وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور – خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

أمن الطاقة العالمي من خلال أطروحات الصراع الجيوسياسي بين أمريكا والصين وروسيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالب
عرعيش هارون

إشراف الأستاذ
د/ باله عمار

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الحامعة الأصلية	الصفة
د. عزيز نوري	أستاذ محاضر قسم – أ –	خنشلة	رئيسا
د. عمار باله	أستاذ التعليم العالي	خنشلة	مشرفا ومقررا
د. عبد الوهاب لوصيف	أستاذ محاضر قسم – أ –	خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية
2024/2023

إهـــداء

إلى نور عيني وكحلها ورمشها، نبع الحنان: "أمي"
إلى سندي في الحياة وسبب قوتي وعزيمتي: "أبي"
إلى التي حملتني وتحملتني: زوجتي
إلى ثمرات الفؤاد: "ياسر"، "خليل"، "أنس" : أبنائي
إلى غاليتي وحبيبتي: بنتي "آية"
إلى أخي الوحيد والفريد "حبيب"
إلى الوريدات المزهرات أخواتي : "زهور"، "سعاد"، "شافية"
إلى كل الأصدقاء والزملاء وعلى رأسهم أخواي اللذين لم تلدهما أمي : "م . لطفي" "ع . عبد الرحمان"

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل البسيط

"عرعيش هارون"

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا حمدا، والشكر له شكرا شكرا، هو من أعطى وأكرم وهو الذي أنعم وأجزل، فله الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

ثم الشكر كل الشكر لأستـــاذنا الفـــاضل الدكتور "**باله عمار**" ، لتفضله وقبوله الإشراف على هذا العمل البسيط، مع كل دعمه وتشجيعه، فشكرا مرة أخرى.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء المناقشة المحترمين : الدكتور "**نوري عزيز**" والدكتور " **لوصيف عبد الوهاب**" .

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسة تخصص دراسات أمنية كل باسمه الخاص أقول لكم شكرا بل ألف شكر لكم.

"عرعيش هارون"

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي نظري حول أمن الطاقة وأهم أطروحات الصراع الجيوسياسي

المبحث الأول: مفهوم أمن الطاقة

المطلب الأول: مختلف تعريفات أمن الطاقة

المطلب الثاني: أهم المدارس والمقاربات النظرية المفسرة للأمن الطاقوي

المبحث الثاني: أهم الأطروحات المفسرة للصراع الدولي حول الأمن الطاقوي

المطلب الأول: مفهوم الصراع الدولي على مصادر الطاقة من منظور جيوسياسي

المطلب الثاني: أهم النظريات الجيوسياسية المفسرة لمفهوم الصراع الدولي

الفصل الثاني : الأمن الطاقوي وطبيعة العلاقات داخل المثلث الإستراتيجي لفترة مابعد الحرب الباردة

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية – الصينية بين الشراكة والإحتواء

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية والصينية في إدارة ملف الأمن الطاقوي

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي من خلال العلاقات الأمريكية – الصينية "الإندماج أو التعاون مع الإحتواء"

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية – الروسية بين التعاون والصراع

المطلب الأول : المفهوم الروسي للأمن الطاقوي

المطلب الثاني: الواقع التنافسي للعلاقات الأمريكية – الروسية

المبحث الثالث: الإصطفاف الإستراتيجي الصيني – الروسي

المطلب الأول: نبذة عن التطور التاريخي للعلاقات الصينية – الروسية (بين التقارب والإنشقاق)

المطلب الثاني : التحالف الإستراتيجي الروسي – الصيني في مواجهة الهيمنة الأمريكية

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

شهدت الساحة الدولية مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة الكثير من التغييرات الجذرية خاصة فيما تعلق الأمر بجملة المفاهيم الإستراتيجية والأمنية والتي أثرت بصفة مباشرة على الإطار المفاهيمي للدراسات الأمنية عموما، هذه الأخيرة بدورها عرفت تطورا مفاهيميا من خلال تسجيل مصطلحات جديدة لعل أهمها مفهوم أمن الطاقة. حيث أن الطاقة هي العصب والمحرك الرئيس الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول الكبرى خصوصا ودول العالم عموما، وتعتبر هذه الأخيرة هي المورد الأساس الذي يعتمده الجميع في توفير سبل الراحة واستخدامه في تسيير مختلف مجالات الحياة اليومية فضلا عن الإستخدامات الواسعة للطاقة في الدفع بعجلة الإقتصاد ومختلف الإستعمالات العلمية والتكنولوجية وغيرها.

وهناك دراسات تؤكد توجه الدول إلى الإعتماد على مصادر جديدة للطاقة أو مايسمى بالطاقات المتجددة، وسبب هذا التوجه نحو هذا النوع من الطاقات هو النتائج الكارثية التي خلفها الإعتماد على الطاقات الأحفورية سواء تعلق الأمر بالتلوث أو بما يعرف بظاهرة الإحتباس الحراري، هذا من جهة ومن جهة أخرى احتمال نضوب هذه الثروة نظرا لإستنزافها وهو ما سيؤدي حتما إلى توقف اقتصاديات الدول المعتمدة على هذه الثروة الآيلة للزوال، ولكن رغم كل هذا إلا أن تخلي الدول الكبرى عن هذه الطاقات الأحفورية مستبعد جدا على الأقل في الفترة القريبة القادمة، وعليه فالصراع والتنافس بين الدول من أجل تأمين امداداتها من هذا النوع من الطاقة لايزال قائما سواء بشكل علني أو خفي والخارطة الجغرافية للعالم تتحدد سياسيا واقتصاديا وفق توزع هذه الثروة من جهة، ووفق سيطرة وبسط نفوذ الدول الكبرى لهيمنتها على منابع الطاقة عبر العالم من جهة أخرى.

وحيث أن عاملي الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية هي أحد الأسباب الرئيسية للصراع والتنافس على منطقة أو دولة معينة، فقد لعبت الجغرافيا منذ بداية التأريخ للعلاقات الدولية دورا هاما وفعالا في تحديد سلوكيات الدول تجاه الدول الأخرى ممن تعتبرها حليفا أو منافسا أو حتى مهددا لمصالحها سواء في زمن السلم أو الحرب، وبداية من القرن العشرين فقد صار هناك ارتباط دائم بين أسعار الطاقة والجغرافيا السياسية، فالتقلبات الكبيرة في أسعار الطاقة والتي شهدتها الأسواق العالمية ارتبط بشكل وثيق مع الجغرافيا السياسية والإستثمارات، وإن فهم الجغرافيا السياسية هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الطاقوي والقومي على حد سواء.

بنهاية الحرب الباردة بدأت تبرز أطراف دولية عديدة تتنافس حول ضمان علاقات وطيدة مع غيرها من الدول التي تحتكم على منابع طاقوية مهمة، وبهذا أصبحت الصبغة الإقتصادية هي السمة الرئيسية

التي تحكم العلاقات الدولية مع تسجيل تراجع العامل الإيديولوجي الذي كان مهيمنا على العلاقات الدولية لمدة طويلة.

من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة حقيقة وأبعاد التنافس الطاقوي: الأمريكي، الصيني والروسي في إطار مايعرف بالمثلث الإستراتيجي خاصة مدى تأثير إختلاف الإستراتيجيات لهذه الدول على واقع العلاقات الدولية رغم وجود قدر كبير من التشابه بين مصالح هذه الأطراف.

أهمية الدراسة:

ترجع الأهمية العلمية لهذا العمل البسيط إلى عدة اعتبارات تتمثل فيما يلي:

1) الوقوف على طبيعة التنافس الدولي في مرحلة مابعد الحرب الباردة مع التركيز على ماهية الأطراف المتنافسة وطبيعتهم، وكذا الآليات المستخدمة في المجالات المتعددة في هذا التنافس خاصة بين القوى الثلاثة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.
2) أن هذا التنافس الدولي الذي تنج عن سعي الدول الكبرى لتأمين إمداداتها من الطاقة صار أمرا حقيقيا لايمكن إغفاله لما له من تأثير على الدول المنتجة للطاقة سواء شعوبا أو حكومات.
3) الرغبة في توضيح وتحليل الدور الذي يلعبه البعد الطاقوي في التنافس بين هذه الدول الكبرى ومن ثم النتيجة التي سيخلفها على مختلف المجالات السياسية والإقتصادية للدول المنتجة للطاقة والمستهلكة معا.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع من منطلق مجموعة من المبررات والأسباب، منها ماهو شخصي ذاتي ومنها ماهو أكاديمي موضوعي.

1) **المبررات الذاتية:**

- الرغبة والفضول الشخصي في الوقوف على الدور الذي يلعبه البعد الطاقوي في التأثير على سياسة الدول سواء المنتجة أو المستهلكة، خاصة أن الجزائر تنتمي إلى مجموعة الدول المصدرة للطاقة وبالتالي فهي مجبرة على انتهاج سياسات محددة تضمن بها البقاء في النسق الدولي وفق الشكل الذي يؤمن لها مصالحها الإقتصادية والسياسية.
- الرغبة في فهم بعض حيثيات الصراع الخفي القائم بين مختلف الدول الكبرى في سبيل سعيها لتأمين إمداداتها الطاقوية من النفط والغاز، ومن ثم الوقوف على تأثير وتبعات هذا الصراع على سياسات وإقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

2) **المبررات الموضوعية:**

- موضوع الأمن الطاقوي وما خلفه من تنافس جيوبوليتيكي بين مختلف القوى الكبرى هو في الحقيقة موضوع جدير بالدراسة، بل ويعتبر من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الدولية سيما مع النتائج التي أعقبت مايسمى بالأزمة الأوكرانية، والتي شكلت تهديدا حقيقيا للأمن الطاقوي للعديد من الدول الصناعية الكبرى وصل إلى درجة قطع الإمدادات الطاقوية عن هذه الدول وبالتالي تهديد الأمن القومي لشعوب وحكومات هذه الدول. لذا يعتبر هذا الأمر حافزا لكل باحث ودارس للسعي من أجل فهم موضوع الأمن الطاقوي سواء من الناحية التاريخية أو الخلفيات السياسية والإقتصادية وحتى الأمنية، وأخيرا كيفية تعامل الدول العظمى ومادونها في التعاطي مع ملف الأمن الطاقوي.

إشكالية الدراسة:

إن التعرض إلى موضوع من حجم الأمن الطاقوي، والذي في الحقيقة أخذ حيزا كبيرا ومعتبرا من اهتمام الدول والقوى العظمى، فضلا عن محاولة الدول الضعيفة مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية مع ماميزها من استمرار للحروب والصراعات والتي كان ولايزال مدارها وفحواها حول كيفية تأمين الإمدادات الطاقوية، هذه الإمدادات التي تعتبر السبيل الأساسي الذي لاغنى عنه من أجل ضمان الأمن الإقتصادي والسياسي واللذان بهما يتم ضمان الأمن القومي للشعوب والحكومات على حد سواء. ومن هنا تأتي الإشكالية التي سيكون عليها مدار وموضوع الدراسة:

إلى أي مدى ساهم الأمن الطاقوي في تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف القوى العظمى؟

وينبثق عن الإشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة الفرعية لعل أهمها:

- ماهو مفهوم الأمن الطاقوي؟
- ماهي أهم الأطروحات التي تعرضت إلى مفهوم الصراع الجيوسياسي حول أمن الطاقة؟
- في إطار سعي الدول الكبرى إلى ضمان أمنها الطاقوي، ماهي طبيعة التفاعلات الحاصلة داخل المثلث الإستراتيجي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا؟

فرضيات الدراسة:

في سبيل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة نقترح الفرضيتين المتعاكستين التاليتين:

- كلما تمت السيطرة على منابع الطاقة العالمية كلما ساهم هذا في تحقيق الأمن الطاقوي للدول.
- كلما تم جعل الملف الطاقوي بمنأى عن أي شكل من أشكال الصراع وعدم اعتباره وسيلة ضغط أو آلية لفرض الهيمنة، كلما أدى هذا إلى ضمان الأمن الطاقوي لجميع الدول.

المناهج والمقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات التي يطرحها بحثنا، حيث تكون هذه الإجابة وفق طريقة منهجية وموضوعية في إطار **وصفي** محكم، وجب اعتماد مجموعة من المناهج والمقتربات والتي هي على النحو التالي:

1. المناهج:

المنهج التاريخي: باستقراء الأحداث الماضية ومتابعة تطور الأحداث والوقائع على مر الحقب والأزمان، نصل حتما إلى فهم الخلفيات والدوافع التي تحرك الدول نحو أي سلوك، وموضوع الأمن الطاقوي لايمكن فهمه ولايمكن الإجابة عن مختلف الإشكاليات التي يطرحها دون الرجوع إلى بدايات لجوء الدول إلى استخدام هذا المورد وتصاعد الحاجة إليه ومن بعدها ظهور أشكال التنافس والصراع حوله، فالمنهج التاريخي مناسب وضروري لموضوع الدراسة.

المنهج المقارن: دراستنا لموضوع الأمن الطاقوي ستكون حول طبيعة العلاقة (صراع، تنافس، تعاون...) التي تربط ثلاث قوى كبرى هي الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، داخل مايسمى بالمثلث الإستراتيجي، وعليه فالمنهج المقارن يساعدنا على فهم هذه العلاقة خاصة عندما نجري المقارنة بين تفاعلات العلاقة بين كل طرفين على حدى.

2. النظريات

من خلال دراستنا لموضوع الأمن الطاقوي تم الإعتماد على مجموعة من النظريات والمقتربات التي في الحقيقة لايمكن الإستغناء عنها ولا يمكن فهم فعل ورد فعل الدول خارج هذا الإطار النظرياتي، والذي يمكن أيضا الباحث من الوصول إلى إجابات موضوعية أكاديمية وحقائق علمية عن مختلف التساؤلات التي يطرحها البحث، وهذه النظريات هي كالتالي:

- النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد
- النظرية الليبرالية بمختلف تياراتها

- النظرية البنائية
- نظرية مركب الأمن الإقليمي

الدراسات السابقة:

لمعالجة موضوعنا حول الأمن الطاقوي اعتمدنا على بعض الدراسات السابقة والتي نذكر منها:

1. الدراسة التي قدمتها الأستاذة " **زيغم جميلة**" ، بعنوان " **إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية**" الصادرة سنة 2018، وقد ركزت الدراسة على تحديد جملة المؤثرات في استراتيجية الطاقة القومية والعالمية بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي تدفع الدول إلى تبني سياسات معينة سواء اقتصادية أو سياسية أو عسكرية.
2. الدراسة التي قدمها الأستاذ "**بوزيدي عبد الرزاق**" ووسمها بعنوان "**التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010-2016**"، والصادرة سنة 2017، والذي وضح من خلالها الدور الحاسم للبعد الجيوبوليتيكي في بعض المناطق كالشرق الأوسط، حيث وضح أن هذا البعد يسهل على الدول الكبرى تحقيق أهدافها الإستراتيجية على مستوى إقليمي وعالمي على حد سواء، وكشف أيضا من خلال هذه الدراسة عن الدوافع التي تتحكم في تحركات الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة.
3. الدراسة المقدمة من طرف الأستاذة "**فرقاني فتيحة**" والموسومة بعنوان "**تأثير الشراكة الإستراتيجية الروسية الصينية على التفاعلات داخل المثلث الإستراتيجي**"، والصادرة سنة 2019، حيث عالجت هذه الدراسة العلاقات الروسية الصينية لفترة مابعد الحرب الباردة، وكذا تطرقت إلى طبيعة التفاعلات داخل مايسمى بالمثلث الإستراتيجي بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأخيرا عالجت الدراسة فكرة توجه بلدان العالم إلى نموذج عالمي متعدد الأقطاب بعيدا عن الهيمنة الأمريكية في ظل ما يعرف بالأحادية القطبية أو النظام العالمي الجديد، وقد تبلور كل هذا في إطار مايسمى الشراكة الإستراتيجية الموجهة نحو القرن الواحد والعشرين لموازنة الهيمنة الأمريكية.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهت مجريات هذه الدراسة هو تشعب الموضوع وكثرة الدراسات والكتابات إلى الحد الذي أصبح من الصعب التركيز على اتجاه فكري محدد وتحليل توافقي يسهل الوصول إلى مسلمات علمية واضحة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهناك صعوبة في تحديد مفهوم الأمن الطاقوي،

فتناول هذا الموضوع من طرف الدول المنتجة للطاقة يختلف تماما عن نظرة الدول المستهلكة لهذا الموضوع، بل إن الدول سواء منتجة أو مستهلكة لا تتفق فيما بينها على مفهوم واحد ومحدد وهذا راجع بالأساس إلى ارتباط موضوع الأمن الطاقوي بصفة مباشرة بالأمن القومي والإستقرار الإقتصادي والسياسي للدول، حيث يتعارض المفهوم بين كل هذه الأطراف إلى حد الصراع.

تبرير الخطة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال هذه الدراسة عمدنا إلى تقسيمها إلى فصلين على النحو التالي:

- أما عن **الفصل الأول** فكان مفاهيميا بامتياز، حيث تعرضنا في المبحث الأول من خلال مطلبه الأول إلى تعريف الأمن في مفهومه التقليدي والحديث ثم تعرضنا من خلال المطلب الثاني إلى مفهوم الأمن الطاقوي وكذا مختلف المقاربات النظرية التي تطرقت إلى موضوع الأمن الطاقوي.

  ثم انتقلنا من خلال المبحث الثاني لنعرض بعض الأطروحات التي نفهم من خلالها حقيقة الصراع الجيوسياسي، هذا الصراع الذي يدور بين مختلف القوى العظمى والتي ترغب في فرض نفوذها والسيطرة على منابع الطاقة.
- في **الفصل الثاني** قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وفقا لما تفرضه البنية الهندسية للمثلث الإستراتيجي والذي يربط بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى طبيعة العلاقة التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إطار أمنهما الطاقوي، حيث وضحنا من خلال المطلب الأول نظرة كل طرف إلى هذا الملف الشائك واستراتيجية كل بلد في سبيل ضمان أمنها الطاقوي، بعدها وفي المطلب الثاني شرعنا في تحليل ووصف مختلف التفاعلات الحاصلة بين هاتين القوتين العالميتين ورؤيتهما لهذا الملف المشترك.

  ثم في مبحث ثان، قمنا بدراسة العلاقة التي تجمع الطرفين الروسي والأمريكي في إطار هذا الملف المشترك، حيث استعرضنا من مختلف التجاذبات والتفاعلات التي ميزت إدارة الملف الطاقوي بين البلدين.

  ثم انتهينا في المبحث الثالث إلى الضلع الأخير من أضلاع المثلث الإستراتيجي والذي يجمع روسيا والصين، حيث عرضنا في المطلب الأول التاريخ الطويل الذي جمع بين البلدين ومامميزه من تذبذب بين التقارب والإنشقاق، ثم خلصنا أخيرا في المطلب الثاني إلى تطور العلاقة بين

هاتين القوتين العظميين إلى غاية وصولها إلى شراكة استراتيجية شاملة مجابهة لقوة الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم إمكانية خلق نظام عالمي جديد يسمح بتعدد قطبي متوازن.

وأخيرا خلصت دراستنا إلى خاتمة حاولنا الإجابة فيها عن الإشكالية المطروحة مع تسجيل لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

الفصل الأول:
إطار مفاهيمي نظري حول أمن الطاقة
و أهم أطروحات الصراع الجيوسياسي

الفصل الأول: إطار مفاهيمي نظري حول أمن الطاقة وأهم أطروحات الصراع الجيوسياسي

المبحث الأول : مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

إن الطبيعة النسبية والمركبة للأمن جعلت منه مفهوما مرنا ذا أبعاد عدة و مستويات متعددة، سواء أمن الفرد، أو الدولة ،أو المنظومة الدولية، و بحكم ذلك تطورت النظريات التي قامت جميعها بإعطاء[1] مفهوم للأمن يتماشى وطبيعة التهديد أو التحدي المرفوع لوحدة التحليل، فاختلفت النظريات و المدارس الفكرية بين التقليدية والحديثة و كلها ساهمت بإثراء مجال الدراسات الأمنية بتصورات خاصة لمفهوم الأمن و مستوى التهديد.

الفرع الأول: تعريف الأمن لغة واصطلاحا

الأمن **لغة** هو ضد الخوف، وجاء في لسان العرب لإبن منظور التعريف التالي: "الأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر"[2]، والقرآن الكريم ربط بين الخوف والأمن من خلال قوله سبحانه وتعالى: "...فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع، وآمنهم من خوف" [3]، كما أشار رولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم إلى معنى الأمن في بعض أحاديثه حيث قال فيما معناه أن من أصبح آمنا في سربه معافا في جسدة وله قوت يومه فكأنما قد حيزت له الدنيا.

أما في اللغة الفرنسية وحسب ما جاء في قاموس "Le petit robert"، فالأمن هو "حالة ذهنية تعطي الشعور بالأمان والإطمئنان للفرد بعدم وجود خطر يهدده ماديا ومعنويا"[4]، ويعرفه القاموس الإنجليزي "Oxford" على أنه "كون الفرد آمنا عندما لا يشعر بالتهديد بالقلق أو وجود خطر"[5]

1عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية ج4**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986)، ص141.

[2] أبو الفضل جمال الدين مكرم (ابن منظور)، **لسان العرب**، لبنان، دار صادر، المجلد الأول، 2003، ص163

[3] القرآن الكريم، سورة قريش، الآيات 03، 04، 05.

[4] هارون صحراوي، "الأمن الطاقوي في الجزائر بين التحديات الداخلية والمنافسة الخارجية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية، جامعة خنشلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020، ص19.

[5] نفس المرجع

أما **اصطلاحا**، فيعرف الأستاذ عمر سعد الله الأمن **اجرائيا** على أنه: "حالة ترى فيه الدولة أنه ليس هناك أي خطر في هجوم عسكري، أو ضغط سياسي أو إجبار اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي بحرية في العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها[1] "

أما الأستاذ "**أرنولد وولفر**" فيقول أنه يقصد بالأمن من وجهة نظر موضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من جهة نظر ذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر.

بينما يرى الأستاذ "**باري بوزان**" فيرى أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي.[2]

الفرع الثاني: الأمن مقاربة نظرية

أولا: الأمن من منظور المناهج الكلاسيكية

1- الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة:

يرى الواقعيون أن الدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية على الساحة الدولية، وأن العناصر الأخرى كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية يجب أن تعمل ضمنيا في إطار العلاقات ما بين الدول، كما أن الدولة هي المركز الأساسي في عملية اتخاذ القرار في الحياة الدولية وصاحبة السيادة والشرعية والعنف الرسمي القانوني داخل حدودها.

وعليه تركز النظرة الواقعية الكلاسيكية للأمن على الدولة القومية (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها...) باعتبارها الفاعل المركزي إذ لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، والمسلمة المركزية للتصور الأمني الواقعي

---

1 عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي المعاصر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007، ص240.

[2] هارون صحراوي، مرجع سابق، ص20.

تقوم على الحالة الفوضوية للنظام الدولي والمرادفة لحالة الحرب، ولعل أصدق من عبر عن الواقع الفوضوي للنظام الدولي هو "**هانس مورغانتو**" في كتابه "**السياسة بين الأمم: كفاح من أجـل القــوة والســلم**"[1]

أما عن **الواقعيين الجدد** فإن النقاش حول الأمن أدى إلى انقسامهم قسمين: الواقعيون **الهجوميون،** والواقعيون **الدفاعيون،** أما **الأولى** التي يتزعمها "جون ميرشايمر" ، حيث يرى أنه على الدول أن تسعى دائما للحصول على المزيد من القوة إذا كانت ترغب في البقاء، وعلى الدولة أن تكون أقوى دولة في النظام الدولي، وعليها أن تنظر إلى الدول الأخرى كأعداء محتملين ، وفي هذه الحالة التي على الدول أن تسعى إلى الحصول على مزيد من القوة، يقودنا إلى تشكل ما يسمى **بالمأزق الأمني*** الذي يقود الدول إلى الشعور بمزيد من اللاأمن في عالم يتميز بالمنافسة من أجل البقاء[2].

أما **الثانية** (الدفاعيون) والتي من أهم روادها: **ستيفن والت وغيره،** فقد ألقى الدفاعيون على نفس التصور بشأن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ،وفي بحث الدول المستمر عن القوة الإضافية يرى الدفاعيون أنه من شأنه أن يحرض ويدفع بالدول الأخرى إلى الحصول على القوة ضدها، ومن أجل تفادي الحسابات الخاطئة والريبة التي تكون عادة سببا في اندلاع الحروب بين الدول، جاء الدفاعيون بمفهوم **التوازن الهجومي–الدفاعي،** الذي يرجح الدفاع وفيه تقبل الدول بوضعها الراهن، وفي الوقت نفسه تعمل على إحباط التطلعات العدائية للقوى الأخرى التي تسعى للسيطرة[3].

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص18.

[2] المرجع السابق، ص187.

[3] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**،(القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009)، ص37

2- التيار الليبرالي:

تقدم النظرية الليبرالية نظرة متفائلة لطبيعة العلاقات الدولية ،فمفهوم الأمن في نظرها أقل تبسيطا وأكثر تركيبا، وهو لا يقتصر على البُعد العسكري، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية، وهو لا يقوم على القوة، بل على ركيزة بناء الثروة للمجتمع[1].

لقد برزت الليبرالية بمنهجها الجديد مطلع سبعينيات القرن العشرين، ،وفي ظل التغيرات التي مست بنية النظام الدولي عمد "جوزيف ناي" إلى عكس الفرضيات الأساسية للواقعية لتصبح كما يلي[2]:

- ✓ الدول ليست الفواعل الوحيدة في السياسة الدولية، فهناك أيضا الفواعل عبر الوطنية.
- ✓ إلى جانب القوة العسكرية هناك القوة الاقتصادية كأداة فعالة في إدارة الشؤون الدولية.
- ✓ ليس الأمن وحده الغاية العليا للدول، وإنما هناك أيضا قضايا الرفاهية والرخاء الاقتصادي.

ومع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية في فترة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين، وعليه تجسد الاتجاه **الليبرالي الجديد** في كل من الليبرالية المؤسساتية والسلام الديمقراطي كمحاولة جديدة لفهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

فالليبراليون **المؤسساتيون** يقرون بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، لكن لا يعتبرون هذه الأخيرة حائلا لتحقيق التعاون بين الدول، فالمؤسسات الدولية يمكن أن تلطف من الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل، وجعل معاقبة الاعتماد على المعايير أسهل تنفيذا.

أما أصحاب نظرية **السلام الديمقراطي**، فقد وجدت أفكارهم رواجا كبيرا، خاصة بعد الحرب الباردة، جسدها الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في خطابه عن حالة الاتحاد عام **1994** للإشارة إلى غياب الحرب بين الديمقراطيات كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية إلى تعزيز عملية نشر الديمقراطية عبر مختلف أنحاء العالم، و تنطلق معظم أدبيات السلام الديمقراطي من مسلمة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض[3].

---

[1] مصطفى علوي سيف، **الأمن والتنمية: تعدد الأبعاد وتداخل القضايا، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص395.

[2] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، تر: أحمد أمين الجمل،مجدي كامل، مصر: الجمعية المصرية، 1999)، ص235.

[3] مصطفى علوي سيف، مرجع سابق، ص 396، 397

ثانيا- تعريف الأمن من منظور المناهج الحديثة

1- مدرسة كوبنهاغن

يعتبر **بيل ماك سويني** أول من صاغ مصطلح مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية كعنوان مقدم للأجندة البحثية الجماعية لعدد من الباحثين الأكاديميين بمعهد كوبنهاغن لأبحاث السلام ،وعلى إثر دخول باري بوزان**1988** كمدير لأحد المشاريع البحثية للمعهد:"**الجوانب غير العسكرية للأمن الأوربي**" كان بمثابة نقطة تحول في الدراسات الأمنية ،بعدما ناقش فيه باري بوزان مفهوم الأمن ومستوياته، محاولا تجاوز الطروحات التقليدية للمنظور الواقعي الذي اختزل الأمن كاشتقاق للقوة، وقد انطلق بوزان في دراسته للأمن من ثلاث مستويات تحليل: الفرد ، الدولة والنظام الدولي، مشيرا إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن[1].

على هذا الأساس، طرح بوزان تحليلا لقطاعات الأمن، الخمسة، العسكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى. وقد حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن تتطابق والنظم الإقليمية* التي حددتها الدراسات الإقليمية مثل: أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا[2].

و من أبرز إسهامات مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، هو اقتراحها لمفهوم الأمن المجتمعي كمرجعية جديدة للأمن، الذي شكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، ، كذلك من بين الإسهامات الفكرية البارزة طرح مفهوم الأمننة ، وكان "وايفر" أول من جاء بالمصطلح، من خلال مقالته الأمننة ونزع الأمننة 1996.

---

[1] سمير قط، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية،مفاهيم ومقاربات**، بسكرة:دار بن زيد للطباعة والنشر، 2016، ص83

[2] المرجع السابق، ص85

2- المقاربة البنائية:

تعتبر البنائية منظورا جديدا نسبيا للسياسة العالمية، تطورت خلال فترة الثمانينات ، وأصبحت أكثر بروزا مع نهاية الحرب الباردة، لتمكنها من التعامل مع العديد من المسائل الدولية الجديدة التي عجزت النظريات العقلانية (الواقعية والليبرالية) عن إدراكها، بسبب اعتمادها متغيرات تفسيرية لا تتناسب والبيئة الدولية الجديدة ، وكان الأثر الكبير لألكسندر وندت من خلال عمله عام 1992 المعنون بـ: "الفوضي هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة"، وتقوم البنائية على مجموعة من الافتراضات[1]:

- ✓ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ✓ الوجود الاجتماعي ليس مُعطى موضوعيا أو ذاتيا، بل يتشكل بطريقة تذاتانية عبر الأفعال والتفاعلات الإنسانية والعلاقات الدولية كحقيقة في إطار التفاعل الإنساني،
- ✓ السياسة العالمية تتحدد وفقا للبنية الإدراكية المكونة من الأفكار العقائد، القيم الثقافية، المعايير والمؤسسات المبنية تذاتانيا من طرف الفاعلين.

وكغيره من المفاهيم الأخرى فقد عالجت البنائية مفهوم الأمن في إطار سياقاته التاريخية والاجتماعية المختلفة، من خلال التركيز على العوامل غير المادية (الهوية، المعايير، الثقافة)، وبذلك فقد تجاوزوا المتغيرات التحليلية التقليدية (الليبرالية الواقعية).

3- النظرية النقدية

تعود جذور النظرية النقدية إلى الفكر الماركسي وأعمال مدرسة "فرانكفورت"، كما تتداخل بشكل كبير مع نظرية النظام العالمي، وكما يرى "**كيمبرلي هاتشيغنس**" أن هناك على الأقل أربعة مواقف تدعي أنها تمثل نماذج للنظرية النقدية للعلاقات الدولية[2].

- النيوغرامشية التي اشتغلت على الاقتصاد السياسي والسياسة العالمية أهم ممثليها "روبرت كوكس".
- النظرية المعيارية مثلها "**أندرو لينكلايتر**، الذي اعتمد على أعمال مدرسة "فرانكفورت"
- ما بعد الحداثة ويمثلها كلا من: **ريتشارد آشلي** ، جيمس دير داريان ، **جينس بارتيلسون**، حيث اشتغلوا على أعمال المفكرين ما بعد البنويين مثل **فوكو ودريدا**.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005، ص160.

2 نفس المرجع، ص162

- النسوية التي مثلتها: **جين إلشتاين، ريبيكا غرانت** وغيرهن اللواتي استلهمن أعمالهن من الفكر الماركسي، مدرسة فرانكفورت، وما بعد الحداثة.

وفي محاولتهم للإجابة على: من يجب أن يؤمنن؟ من أي تهديد؟ وما هي الوسائل؟، أكدوا من جهتهم على وجود مجموعة واسعة من التهديدات البيئية، الاقتصادية، الفقر، الأمراض، الاستبداد السياسي.... ،التي تمس الفرد أو الإنسان، ومن ثمة فقد اتخذ أنصار النظرية النقدية من الفرد الوحدة المرجعية للتحليل بدلا من الدولة.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الطاقوي

المطلب الأول: تعريف الأمن الطاقوي

يعرف الأمن الطاقوي في مفهومه القاعدي والبسيط على أنه تأمين إمدادات الطاقة بشكل كافي وبأسعار مقبولة ومستقرة من أجل ضمان السيرورة الإقتصادية للدول وتسجيل معدلات نمو متفاوتة، أي التركيز على توفير انتاج كافي من الطاقة بأسعار في متناول الجميع بعيدا عن احتمال الوقوع في أزمات مرتبطة بتأمين مصادر هذا المورد.

لقد أصبح للأمن الطاقوي بعدا استراتيجيا وقوميا ذا أهمية بالغة بعد تلك الأحداث التي شهدها العالم خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي كالحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973م، والثورة الإيرانية الإسلامية سنة 1979م، هذه الفترة شهدت ارتفاع كبير في أسعار النفط أين بات واضحا ومؤكدا لدى الدول الكبرى ضرورة أخذ ملف الطاقة بمحمل الجد وتصنيفه ضمن الملفات الإستراتيجية الأمنية البالغة الأهمية والواجب التخطيط والإستشراف بخصوصها بل والسعي لتجريد الدول المصدرة لهذا المورد من حرية التصرف فيه رغم تواجده ضمن الحدود الإقليمية لهذه الدول .

وقد تعددت المقاربات والنظريات وكذا الفواعل التي تناولت قضية الأمن الطاقوي، حيث يختلف مفهوم الأمن الطاقوي من دولة إلى أخرى، حسب موقع الدولة في سوق الطاقة بين دولة مصدرة ودولة مستوردة وحسب حاجة كل دولة إلى هذا المورد.

إذن هناك العديد من التعريفات للأمن الطاقوي نذكر أهمها[1] :

- تعريف **الأمم المتحدة** عام 1999م للأمن الطاقوي: هو الحالة أو الوضعية التي تكون فيها امدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، بأشكال متعددة وبكميات كافية، وبأسعار مقبولة.

- وجاء في تقرير **اللجنة الإقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة** عام 2007م : أن أمن الطاقة يتحدد بناء على أربعة أبعاد بحيث يعتبر أمن الطاقة بأنه وفرة امدادات الطاقة اللازمة ليستعملها المستهلك النهائي، وبكميات كافية وبأسعار مقبولة.

[1] فاطمة محمدي، عبد الكريم كيبش، **الأمن الطاقوي مقاربة معرفية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج 08، العدد14، جانفي 2019، الجزائر، ص58

إذن من خلال هذين التعريفين نلاحظ أن كليهما ركزا على كفاية الكمية ومعقولية التكلفة من أجل ضمان استمرار عجلة التنمية في هذه الدول الصناعية الكبرى دون الأخذ بعين الإعتبار مصالح الدول المصدرة سيما تلك التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

أيضا يعرف الأستاذ روبرت ماكنامارا (Robert Mc Namara) الأمن الطاقوي بأنه ضمان تدفق كميات كافية من الطاقة التي يمكن تحمل تكاليفها بحيث تستطيع الدول إشباع حاجياتها من الطاقة أثناء الأزمات الدولية أو النزاعات[1].

أيضا يمكن أن نذكر حزمة من التعاريف حول مصطلح أمن الطاقة حسب بعض المنظمات والوكالات الدولية الأخرى وكذا بعص الدول الصناعية الكبرى[2].

- تعريف **الوكالة الدولية للطاقة (IEA):** أمن الطاقة هو تواصل الإستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الإهتمام بقضايا البيئة.
- تعريف **البنك العالمي:** هو ضمان الدول للطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين، أولهما تسهيل النمو الإقتصادي وثانيهما التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة.
- تعريف أمن الطاقة من جهة نظر **مستهلكي الطاقة:** بالنسبة للدول المستهلكة للطاقة فهي تنظر إلى هذا الموضوع من جانب مادي وعقلاني بحت حيث تسعى دائما لضمان ديمومة تدفق الطاقة إلى داخل حدودها قادمة إليها من الدول المنتجة، على أن تكون هذه الطاقة بأقل الأسعار وجودة عالية.
- تعريف أمن الطاقة من جهة نظر **منتجي الطاقة:** بالنسبة لهذه الدول المصدرة للطاقة فهي تعرف الأمن الطاقوي وتربطه بمدى ضمان تدفق العائدات المالية الناتجة عن بيع هذه المادة أو ما يطلق عليه بالريع البترولي، أي أن الأمن الطاقوي يرتبط ارتباطا وثيقا باستمرار بعملية انتاج النفط والغاز وبيعها في السوق العالمية بأسعار جيدة لتضمن عملية تغذية ميزانيتها العامة.

---

[1] روبرت ماكنامارا، ترجمة: يونس شاهين، **جوهر الأمن**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص125.

[2] جميلة زيغم، **اشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية**، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلمية، العدد 27، جوان 2018، ص76

- تعريف أمن الطاقة من **منظور أمريكي:** هو العمل على خفض الإعتماد على موارد الطاقة الأحفورية المستوردة من خارج الحدود ويتم اللجوء تدريجيا الإعتماد على منتجات محلية مثل الإيثانول ويبقى الهدف الأسمى للولايات المتحدة الامريكية هو الإعتماد على الطاقات المتجددة عوضا عن الطاقات الأحفورية.
- تعريف أمن الطاقة من **منظور صيني:** بالنسبة للصين فهي تعمل على تأمين موارد الطاقة على مستويين، الأول داخلي أي عن طريق تأمين مخزون استراتيجي ضخم، والمستوى الثاني خارجي وهذا عن طريق تنويع مصادر الحصول على الطاقة من دول الشرق الأوسط ووسط آسيا وبعض الدول في إفريقيا من خلال إنشاء شركات طاقوية كالشركة الوطنية الصينية للطاقة.
- تعريف أمن الطاقة من **منظور روسي:** يعتمد أمن الطاقة على تحقيق أمن الطلب وبأسعار جيدة والتزامات طويلة الأمد والوصول إلى الأسواق العالمية بأمان مع تمديد أنابيب الطاقة إلى سوق الإتحاد الأوروبي، وأخيرا العمل على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع أن تكون روسيا مقيدة بسوق واحدة[1].

[1] منال مزراق، **جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيواستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وجيوبوليتيكا الدراسات الآسيوية، جامعة باتنة، 2021، ص43

المطلب الثاني: أهم المدارس والمقاربات النظرية المفسرة لمفهوم أمن الطاقة

أولا: المقاربة الواقعية والواقعية الجديدة

عرفت حقبة الحرب الباردة عودة الطرح الواقعي خاصة في تحليلات الدراسات الأمنية وهذا راجع لقدرة هذا التيار على إعطاء تفسيرات منطقية لأسباب نشوء الحروب ومختلف التوترات والنزاعات التي شهدها العالم آنذاك، وهو مايفسر سعي غالبية الدول في ظل الفوضوية التي عرفها النظام إلى ضمان بقائها في النسق الدولي عبر تعظيم قوتها العسكرية.

لقد رأت المدرسة الواقعية أن أمن الطاقة هو جزء رئيسي من الأمن القومي، ولا يتحقق أمن الطاقة للدول إلا عن طريق القوة المادية العسكرية والغاية من كل هذا الحفاظ على بقاء الدولة في ظل صراع مستمر تحكمه القوة والفوضى، فالدولة مجبرة من منظور المدرسة الواقعية على توفير كل الوسائل والإمكانيات لتوفير امدادات الطاقة حتى تعزز موقعها في أي صراع محتمل. بالإضافة إلى تعزيز تواجد الدولة في كل مكان غني بمصادر الطاقة عبر قواعد عسكرية وهو الأمر الذي تبنته الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الأزمة الإقتصادية النفطية لعام 1973م[1]

أما عن **التيار الواقعي الجديد** فإن نظرته للأمن الطاقوي فترتكز على أهمية الدولة كفاعل أساسي في سياسة أمن الطاقة، كما تهتم بتحليل سياق المصالح الوطنية والأمنية والمواجهات العسكرية والصراعات الإقليمية في مجال الطاقة وتعتبر الإستعدادات العسكرية القوية لضمان أمن الطاقة من بين الموضوعات البحثية الرئيسية في الواقعية الجديدة، كما تهتم هذه الأخيرة بضرورة السيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة في المحيطات[2].

أما بالنسبة للصراع على الطاقة فيركز الواقعيون الجدد على التغييرات الأمنية الهيكلية المتعلقة بمصالح الطاقة التي تزيد من احتمالية وقوع العنف العالمي والهجمات الإرهابية، وذلك لاعتقادهم بأن تأمين الوصول إلى موارد الطاقة في ظل الإعتماد الكبير للإقتصاد العالمي على النفط والغاز مع

---

[1] جميلة زيغم،**مرجع سابق**، ص77

[2] الوليد أبو حنيفة، **الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية:** دراسة في المفهوم والأبعاد، تاريخ الإصدار2017/01/13، المركز الديمقراطي العربي.

المنافسة الشرسة على موارد الطاقة وتقنياتها بين الدول يزيد من فرص النزاع والصراع العالمي الذي يتطلب تعزيز القدرات العسكرية ويؤدي بالتالي إلى تعقيد التعاون الدولي[3]

ثانيا: المقاربة الليبرالية

يعتقد الليبراليون أن ظاهرة الحروب والسعي نحو السيطرة على منابع الطاقة في حقيقة الأمر لا تصب في صالح الدول بل يؤكدون على ضرورة اقتراب الدول وتشاركها مع بعضها البعض في إطار تعاوني وهو الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى إشاعة السلم والأمن الدوليين والإبتعاد نهائيا عن الحرب والنزاع المسلح.

إذن فتحقيق الأمن الطاقوي من وجهة نظر ليبرالية يتم عن طريق الحصول على موارد الطاقة بأسعار ثابتة ومقبولة، وتعتبر الأسعار وتكاليف النقل من أهم الإعتبارات عند التعامل مع أمن الطاقة، حيث يتفق الليبراليون على محدودية الموارد الطاقوية، لهذا يؤكدون على أهمية التعاون والتنسيق بين الدول من خلال خلق مؤسسات إقليمية ودولية تعمل في مجال الطاقة، مع توفير الوسائل المناسبة والمساهمة في تجسيد هذا النوع من التعاون والتنسيق، وتبادل المعلومات والخبرات من أجل تحقيق الأمن الطاقوي[1].

أما عن مفهوم الأمن الطاقوي من وجهة نظر **الليبراليين الجدد،** فهم يركزون بشكل كبير على دور المؤسسات الدولية للتأسيس لصناعة طاقة عالمية . وقد ركزت الليبرالية الجديدة على أمن الطاقة بسبب ثلاثة أنواع من التحديات : ضمان امدادات الطاقة وضمان استخراجها ونقلها واستهلاكها بشكل آمن، وتحسين كفاءة الطاقة للأغراض البيئية والإقتصادية والإجتماعية، ويعتقد الليبراليون الجدد أن العلاقة بين الجهات الفاعلة في سوق الطاقة ومكاسب أمن الطاقة لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها لعبة محصلتها صفر[2].

ثالثا: مقاربة مركب الأمن الإقليمي

يميز "باري بوزان" و "أولي ويفر" بين أربع نماذج لمركبات الامن الإقليمي الشائعة في النظام الدولي، التي من شأنها المساعدة في تحليل مختلف الظواهر الأمنية في العلاقات الدولية، والتي تساعد أيضا في توضيح البيئة الغستراتيجية للمهتمين بالضأن الأمني من منظرين وشناع القرار ويمكن تلخيص هذه النماذج الأربعة في مايلي[3]:

---

[1] جميلة زيغم، **مرجع سابق**، ص78

[2] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق

[3] عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**،ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012، ص309

- **مركب الأمن الإقليمي العام:** ويغلب على هذا النموذج في مركبات الأمن طابع نظام واستفاليا في العلاقات الدولية.فهو يتكون من دولتين أو أكثر كما يتميز بخاصية الفوضى، حيث أن كل الدول تتسم بالسيادة والبحث الذاتي عن الأمن، ويمكن للعلاقات الأمنية أن تكون متمحورة حول قطبين أو عدد من الأقطاب أو قطب واحد.
- **مركب الأمن الإقليمي المركزي:** ويضم في العادة هذا النموذج المناطق والأقاليم الأكثر اندماجا. وأقرب مثال على ذلك الإتحاد الأوروبي، فحسب بوزان وويفر فالأجندة السياسية والإقتصادية والبيئية والإجتماعية العادية التي ينظر إليها بأعين أمنية، هي مايسيطر على نموذج المركب الأمني الإقليمي المركزي.
- **مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى:** ويتضمن هذا النموذج أكثر من قوة عظمى، تمثل قلب التفاعل مثل حالة أوروبا، وشرق آسيا، والذي تمثل فيها الصين واليابان قوتين عظميين تمثل قلب التفاعل. مثل حالة أوروبا الشرقية، آسيا الذي تمثل فيها الصين واليابان قوتين تتفاعل العلاقات الأمنية والإقليمية حولها.
- **المركب الأعلى:** ويتميز هذا النموذج الأخير بوجود تفاعلات أمنية مابين إقليمية كثيفة وقوية، بسبب التخطي المتكرر لتدخل القوى العظمى، وفرض نوع من أنماط التفاعل الأمني ذات النتائج المتخطية لعدد من المناطق.

حقيقة يعتبر "باري بوزان" أول من طرح فكرة مركب الأمن الإقليمي، إلا أن الباحث "**ميكوبالونكوربي**" هو من طور فكرة أمن الطاقة بتوظيف مركب الأمن الإقليمي في مقاربته هذه، وذلك من خلال اسقاطها على مدى تأثير الخلاف الروسي الأوكراني بشأن الغاز الطبيعي على الأمن الطاقوي الأوروبي، وقد بدأ "**ميكوبالونكوربي**" مقاربته بانتقاده لمجموعة التعاريف التقليدية لأمن الطاقة التي تقتصر على مكل مخاوف حول نقص وتذبذب في الإمدادات، وكذا الأسعار، أو تعرضها لواحد من التحديات الخاصة بالأمن الطاقوي كالإرهاب، تضرر المنشآت الطاقوية، عدم تنظيم الأسواق...حيث يرى أن هذه التعاريف هي تعاريف مبهمة ومقيدة بالمتغيرات الإقتصادية فقط.[1]

[1] عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي، آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا**، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2013، ص60

المبحث الثالث : أهم الأطروحات المفسرة للصراع الدولي حول الأمن الطاقوي

المطلب الأول: مفهوم الصراع الدولي على مصادر الطاقة من منظور جيوسياسي

إن المنافسة عل الموارد الطاقوية وعلى أهم التي تحوز هذه الثروات يتم فهمه في إطار مايسمى "بالمنافسة الجيوسياسية"، وهي نوع من التنافس بين الدول على الأراضي والموارد الطبيعية.

وتعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتكية من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضع دراسة العلماء والمفكرين، ولكن الجيوبوليتيك كفرع من فروع المعرفة تعتبر علما حديثا متفرعا عن الجغرافيا وعاملا هاما من عوامل دراسة الإستراتيجية السياسية، الإستراتيجية الأمنية، والإستراتيجية العسكرية منذ فترات تاريخية سابقة[1].

والواقع أن نظريات الجيوبوليتيك تتفق على مبدأ القوة والسيطرة ولكنها تختلف في تحديد نوعيتها، لذلك تتفق نظريات الجيوبوليتيك إلى حد كبير مع النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، القائمة على مبدأ القوة والسيطرة، لكن طبيعة هذه القوة والوسائل التي تساعد على السيطرة اختلفت من منظر إلى آخر ومن مدرسة إلى أخرى، فقد أشار "**ماكندر**" أن البر هو بمثابة القوة والسيطرة الجيوبوليتيكية، بينما يرى رائد المدرسة الأمريكية للجيوبوليتيك "**ألفرد ماهان**" ، أن القوة والسيطرة الجيوبوليتيكية ترتبط بالبحار والمحيطات، أما المفكر السياسي "**سبيكمان**" فقد أشار أن قوة السيطرة الجيوبوليتيكية ترتبط بالتحالف بين قوة البر والبحر معا.

فإذا كانت الجغرافيا السياسية علما وصفيا تحليليا يعالج العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية، فإن الجيوبوليتيك يعالج نفس الموضوع ولكن في إطار المصالح القومية العليا، وفي إطار السياسة الدولية، فالجيوبوليتيك تقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها و أهدافها على مستوى السياسة الدولية.[2]

ولقد عمد العديد من الباحثين والمختصين في الإستراتيجيا والسياسة منذ نهاية الحرب الباردة بوضع تصور يحدد معالم الخريطة الإستراتيجية بالتحديثات الجديدة وهذا طبعا في وضع عالمي أصبح يشهد

---

[1] منال مزراق، مرجع سابق، ص64

[2] المرجع السابق، ص65

تكتلات جيوسياسية جديدة، وعليه فقد توجهت الأنظار نحو مجال الصراع الذي بات يعرف بصراع الشمال والجنوب أين تدور أغلب النزاعات والصراعات ، وبتنامي قوة بعض الدول التي كانت تصنف ضمن الدول النامية والمتخلفة لتصبح دولا ذات وزن إقتصادي وعسكري معتبر مثل الصين والهند والتي تم إعادة وضعها في مركز المنافس المستقبلي الجاد للغرب.

فتحول بذلك التنافس الدولي من إطاره السياسي العسكري إلى إطار التنافس الإقتصادي عن طريق البحث عن وسائل وآليات دعم وتقوية اقتصاد الدولة على حساب الدول الأضعف، وعليه نجد أن أغلب الصراعات والنزاعات المسلحة في العالم تدور في الدول المتخلفة التي تمتلك موارد طاقوية وثروات طبيعية، في غالبها بين القوى الكبرى للسيطرة والتحكم بمواقع الموارد والنفوذ[1].

إن من أبرز مناطق التنافس الدولي على موارد الطاقة ومنابعها نجد في المقدمة منطقة الشرق الأوسط مما تحويه المنطقة من مخزونات نفطية وغازية معتبرة، ثم بعدها منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، هذه المناطق التي وصفها أحد المحللين برقعة الشطرنج الكبرى، أين يدور الصراع بالأساس بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا والصين وروسيا .

لقد أصبح النفط والغاز سببا رئيسيا في تنافس الدول من أجل زيادة قوتها وبسط هيمنتها بل والتوسع على حساب الآخرين وقد نشبت فعلا خلال الحرب العالمية الثانية خلافات شديدة بين بريطانيا والولايات المتحدة حول منابع الطاقة في الشرق الأوسط.

وعليه واستنادا لما سبق ذكره فقد يتبادر إلى الأذهان مجموعة من التساؤلات حول السبب الذي يدفع الدول نحو انتهاج سلوك توسعي تجاه غيرها من الدول، وهذا الأمر يدفع بدوره إلى السؤال حول تأثير المعطى الجغرافي على الفعل السياسي خاصة في الشق الخاص بالتوسع والبحث عن مناطق نفوذ جديدة وثروات ومنابع طاقوية.

[1] سفيان بلمادي، **جيوسياسة الطاقة والأمن الدولي، آفاق ورهانات**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، سبتمبر 2017، ص76

المطلب الثاني: أهم النظريات الجيوسياسية المفسرة لمفهوم الصراع الدولي

نورد هنا بعض الأطروحات الجيوسياسية والتي تعرضت بالتحليل والتفسير إلى علاقة الجغرافيا بالسياسة وتأثيرها على مدى قوة الدول، كون المساحات الجغرافية الكبرى والتي تحوز عليها الدول لابد أنها تحتوي كذلك على موارد ومساحات مائية ستسمح بشكل مباشر لأن تفرض الدول هيمنتها وتبسط نفوذها كقوة عالمية:

1- **فكرة قلب العالم لهالفورد ماكيندر "Halford Mckinder" :**

بعتبر عالم الجغرافيا والسياسة البريطاني "هالفورد جون ماكيندر" هو الذي ربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني في جزء من قارة واحدة أعطاها المكانة الأولى في العالم، وقد ارتبط اسم ماكندر بنظرية "قلب العالم"، وهي النظرية التي أعطى من خلالها مفهوما جديدا في التغير الذي طرأ على العالم وهذا في تفسيره حول المحيط الأطلنطي الشمالي على أنه المحيط المتوسط حيث يعطي ماكندر لهذا الإقليم الجديد أهمية مماثلة للهرتلاند وقوة مواجهة له، بينما يعطي ماكندر أقاليم آسيا وحوض الأطلنطي الجنوبي أهمية مستقبلية[1] .

من خلال هذه النظرية قدم ماكندر إحدى النظريات المختصة بمجال صراع القوى العالمية تنظر العالم ككل نظرة كوكبية، كما قام أيضا بالربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني، فقد وجد أن الماء يشغل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية، بينما تشغل اليابسة ربع مساحتها فقط، كما وجد أن قارات العالم القديم الثلاث آسيا ، أفريقيا وأوروبا تشغل ثلثي مساحة اليابسة، ويسكن هذه القارات الثلاث نحو 90 % من سكان العالم بينما لا يسكن القارات الأخرى سوى نحو 10 %، كما اعتبر قارات العالم القديم الثلاث قارة واحدة أطلق عليها جزيرة العالم، ويرى ماكندر أن من يستطيع أن يسيطر على جزيرة العالم فإنه يستطيع أن يسود العالم كله، وأن أية قوة بحرية لن تقف في وجه القوة البرية بحكم أن الأخيرة ستكون مسيطرة على هوامش الجزيرة العالمية بما في ذلك القواعد البحرية كما أن القوة البرية بما تملك من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية ستكون في مركز أقوى يمكنها من غزو أية قارة أخرى وفرض السيطرة[2].

---

[1] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص85.

[2] موقع الموسوعة السياسية، تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/06/02

ويؤكد ماكندر على الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، والمركزية مفهوم نسبي ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا أن القارة الأوراسية تقع في مركز العالم ويقع في مركزها قلب العالم، وهو تجمع الكتل القارية للأوراسيا، وهذا الجسر الجغرافي الأكثر ملاءمة للسيادة على العالم بأسره.

خريطة (1) موقع روسيا في نظرية قلب العالم التي وضعها ماكندر

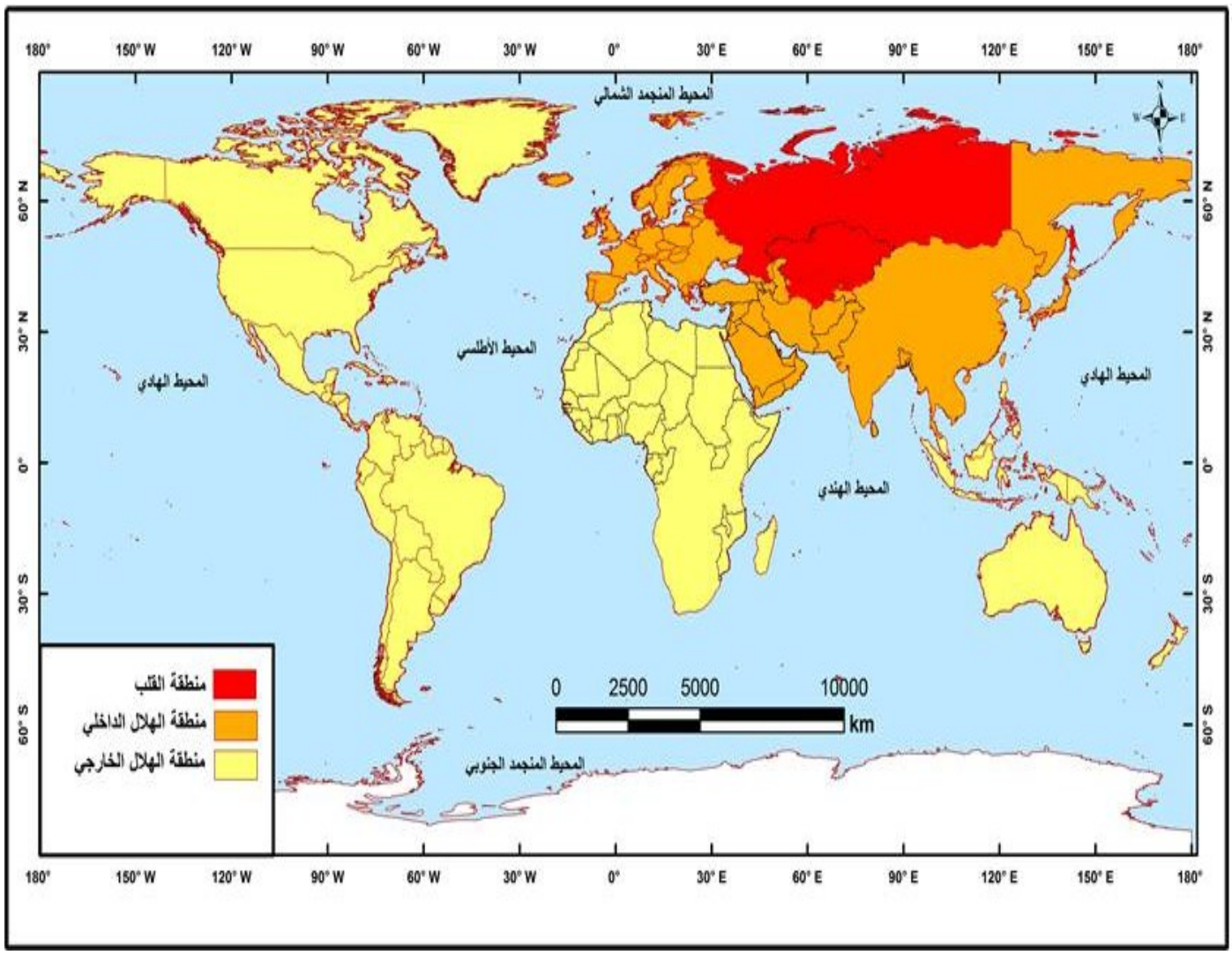

المصدر: أحمد حامد خليوي البركي، العوامل الجغرافية المؤثرة في علاقات روسيا مع دول الخليج العربي (دراسة جيوبولتيكية) , رسالة ماجستير , كلية التربية

2- ديناميكية الدولة لفريديريك راتزل "Fredirik Retzel" :

الدولة عند راتزل تتحرك في ديناميكية مستمرة حتى تحقق لنفسها متطلبات وجودها، وأن عملية التوسع هي استجابة ضرورية لدوافع النمو الإقتصادي للدولة وكلما نمت قوة الدولة كان ذلك مدعاة لنموها الأرضي، بالإضافة إلى ذلك فقد أشار راتزل إلى ضرورة أن تقوم كل دولة بتطوير قواتها البحرية لما للبحر من أهمية كبرى حيث يرى أن تطوير الأسطول هو الشرط اللازم للإقتراب من وضع الدولة العظمى العالمية، ومنه فإن راتزل اعتبر الجغرافيا السياسية جزءا لايتجزأ من ميدان البحث الجغرافي، وقد نشر راتزل مقالا بعنوان "القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة" والقوانين السبعة هي[1]:

- أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة، فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعا خاصا للحضارة فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة الدولة.
- أن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان، ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع فهو بهذا يسلم بصحة نظرية أن العلم –الراية– يتبع التوسع التجاري.
- يستمر نمو الدولة حتى يصل إلى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها.
- أن حدود أي دولة هي العضو الحي المغلف لها والذي يحميها، فالحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب، بل إنها أيضا توضح مراحل نموها.
- تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، بمعنى أن هذه الأقسام إما أن تكون سهولا أو مناطق ساحلية، أو مناطق تعدينية أو ذات قيمة في انتاج الغذاء.
- إن الدافع الأول للتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج، معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة إلى التوسع.
- أن الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد، فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة الطعام.

---

[1] رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك** ، مؤسسة هنداوي للمعرفة والثقافة، مصر 2023، ص 123

ولعل من أهم ماأعطاه لنا راتزل من تراث، هو تلك الرابطة التي أوجدها بين المساحات القارية الكبيرة للدولة وبين القوى السياسية، ففي رأيه أن المسطح الكبير هو طاقة سياسية يمكن أن تظهر وتبرز مع حسن استخدامها، ولقد كان راتزل متأثرا بشدة في ذلك من مثال حي : نمو الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبيرة داخل إطار من المكان الكبير وكان بذلك يشعر أن دور أوروبا سوف يتضاءل، وأن تاريخ السياسة العالمية سوف تسيطر عليه في القرن العشرين الدول عملاقة المساحة التي تحتل مكانا كبيرا من القارات مثل أمريكا وروسيا وأستراليا[1].

3- **فكرة المجال الحيوي لكارل هاوسهوفر "Karl Househoufer":**

اعتبر كارل المجال الحيوي بمثابة العامل الذي يتحكم في تاريخ البشرية وهو مايفسر السلوك النزاعي للدول والصدام الحاصل بينها في مناطق محددة حيث تكون عملية التوسع نحو مناطق جديدة غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية، ويربط أيضا كارل فكرة التوسع بزيادة السكان فتوسع الدولة اتجاه المناطق الحيوية الغنية بالموارد الزراعية والمعدنية تؤمن كفاية ذاتية للزيادة الحاصلة في عدد السكان.

ومنه فإن هاوسهوفر اعتقد أن الدولة كائن حي، ومن ثم تم فرز التوسع الإقليمي، "احتلال مناطق أخرى" وخلق مجال حيوي للدولة تتنفس فيه وتمتد بينه لتصبح دولة عظمى.

ومن آراء هاوس هوفر أن مقومات الدولة القوية أربعة:

- عدد كبير من السكان
- معدل مواليد مرتفع
- اتحاد تام بين دم سكانها وتربيتهم.
- توازن عادل بين سكان الريف والحضر فيها.

4- نظرية القوى البحرية (الفريد ماهان Mahan)(1840-1914)

قرر ماهان في كتاباته بأن القوة البحرية هي التي تقرر من سيسود العالم، وبالتالي فإن ماهان يرى بأن وجود دولة بحرية قوية بإمكانها بسط السيطرة على البحار يعني ذلك أن حظوظها في السيطرة العالمية قوية جدا، لذلك فإن الدول البحرية ذات الحدود البحرية هي أكثر نزوعا للتوسع الذي يستجلب بطبيعة الحال التصادم مع القوى الأخرى لاسيما البرية منه[2].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 124

[2] عبد الحميد غنيم، **الجغرافيا السياسية، آفاق ورهانات**،الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، 1987، ص 173

وحدد مجموعة عوامل عدها أساسية في تكوين القوة البحرية للدولة وهي: ملاءمة الموقع البحري وصلاحيته للملاحة وأثر ذلك على النشاط التجاري والعسكري فضلا على طبيعية السواحل ونوعها ومساحة الدولة وعدد سكانها وخصائصها القومية وطبيعية نظامها السياسي , وبين أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، ومن يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم نفسه، وقد أوضح أهمية الجزيرة العالمية أوراسيا وأهمية الهارتلاند (روسيا)، وأكد أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وأن روسيا تمثل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، ويكون منيعاً ضد المهاجمين ولدرجة يستحيل غزوها , ويرى أن السبيل الوحيد لوقف التوجه البحري لروسيا هو تقوية الدفاعات العسكرية على أطراف حدودها اذ ان الموقع الجغرافي للإمبراطورية الروسية يجعل منها قلعة حصينة وان قلب الامبراطورية لا يمكن اختراقه ومن ثم فان الطرق من المركز يجب اعاقتها وان السبيل الوحيد للصراع ضد العملاق الروسي ينحصر بصفة رئيسة على الحدود الشرقية والجنوبية وفي الوقت نفسه كان يرى ان المنطقة الواقعة بين خطي عرض شمالا (30–40) وهي منطقة الصدام بين القوة البرية متمثلة في روسيا والقوة البحرية (متمثلة في بريطانيا)[1]

خريطة (2) نظرية القوى الجوية (دي سيفرسكي)

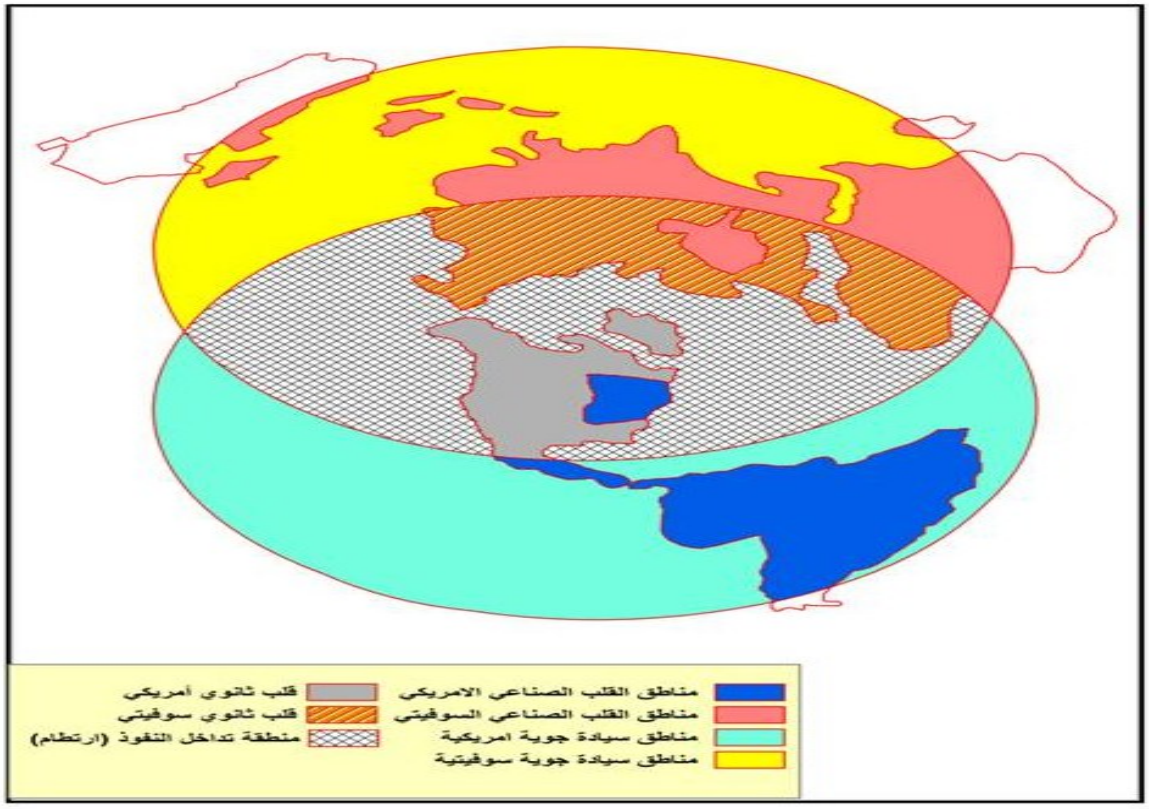

المصدر: أحمد حامد خليوي البركي، العوامل الجغرافية المؤثرة في علاقات روسيا مع دول الخليج العربي (دراسة جيوبولتيكية)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، 2013.

[1] عبد الحميد غنيم، مرجع سابق، ص174

5- نظرية الإطار الأرضي (الأطراف) نيكولاس سبايكمان 1893-1943

قلل سبايكمان من أهمية قلب الأرض في نظرية ماكندر معتبرا أن ذلك القلب ميتا وكان بديلا عنه إقليم الهلال الداخلي (لماكيندر) وأطلق عليه اسم الهلال الأرضي (Rim land) وحدده بأنه يشمل كل من أوروبا والجزيرة العالمية بما في ذلك العراق وإيران وتركيا وأفغانستان والهند وجنوب شرق أسيا والصين وكوريا وشرق سيبيريا. وقد عبر عن هذا الإطار بالمنطقة الانتقالية التي يتم فيها التصادم بين القوى البحرية المعروفة والقوى البرية فمن يسيطر على الأراضي الهامشية أو الهلال الداخلي يتحكم في أوراسيا ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم فضلا عن كونها تظم موارد طبيعية وبشرية وتطل على البحار والمحيطات وحلقة الوصل بين المياه الدولية ومنطقة قلب الأرض , وبوجه عام فان مركز القوة الروسية في رأي سبايكمان سيظل دائما غرب جبال الاورال وليس في منطقة سيبيريا وأن معظم موارد الطاقة والموارد المعدنية الأخرى التي تمثل الركيزة الصلبة لبناء قوة صناعية في روسيا الأوروبية وليس سيبيريا.

يظهر مما سبق أن سبايكمان قلل من أهمية منطقة القلب وقد أعطى الأهمية إلى منطقة الهلال الداخلي ومنها منطقة الخليج العربي وهذا يعكس جيوستراتيجية تلك المنطقة بالنسبة للقوى الكبرى التي تتشابك وتتقاطع علاقتها الدولية معها ومن تلك القوى روسيا الإتحادية.

خريطة (3) موقع روسيا في نظرية الأطراف (الإطار الأرضي) التي وضعها سبايكمن

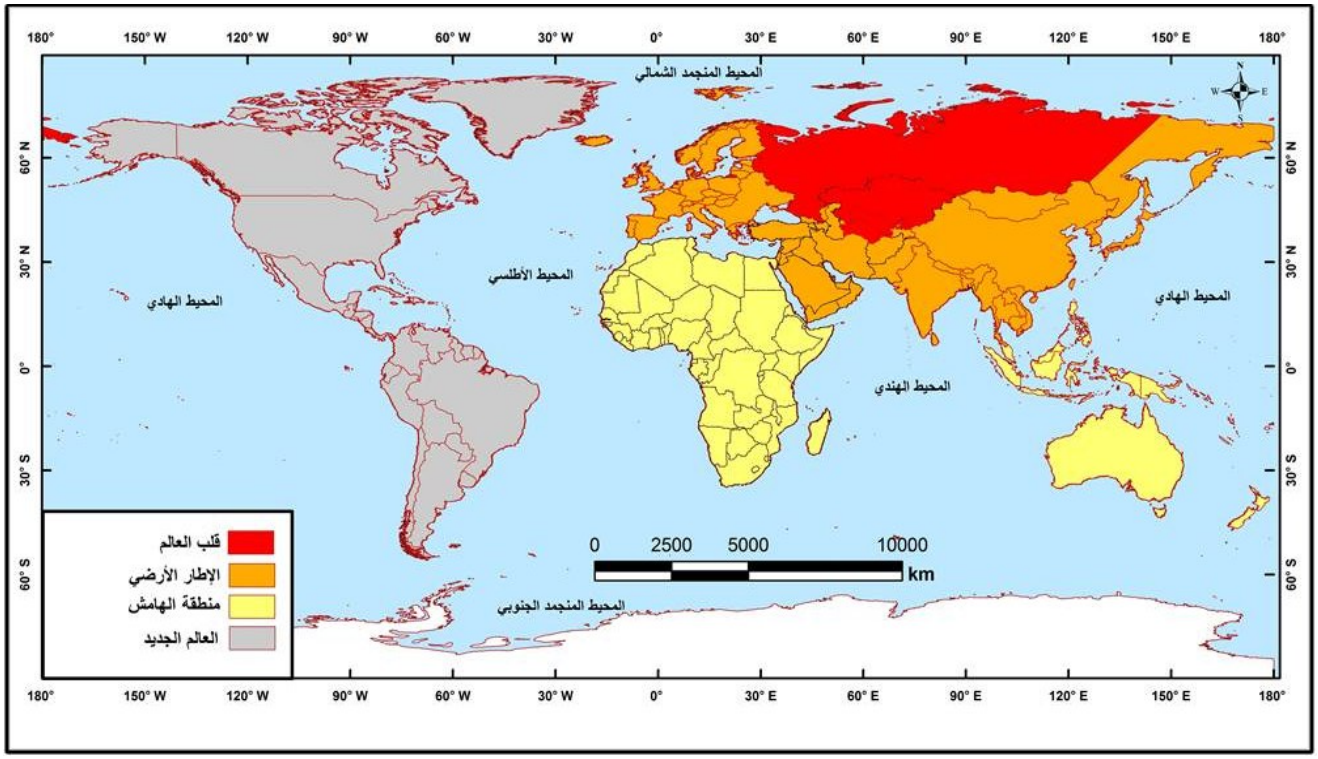

المصدر: احمد حامد خليوي البركي , العوامل الجغرافية المؤثرة في علاقات روسيا مع دول الخليج العربي (دراسة جيوبولتيكية) , رسالة ماجستير , كلية التربية , جامعة واسط , 2013.

6- نظرية القوى الجوية (دي سيفرسكي)

رسم سيفرسكي خريطة العالم على أساس المسقط القطبي للمسافات والانحرافات الصحيحة وقد حدد على هذه الخريطة دائرتين صغيرتين الأولى منها تمثل القلب الصناعي لروسيا والثانية تمثل القلب الصناعي لأمريكا واما الدائرتان الكبيرتان المتداخلتان فإن الأولى منها تحدد منطقة سيادة القوة الجوية السوفيتية (سابقا) وهي التي تضم الجزء الأكبر من قارة افريقيا وجميع جنوب شرق آسيا والحافة الشمالية من استراليا بينما تضم الدائرة الثانية منطقة سيادة القوى الجوية الأمريكية التي تشمل أمريكا الشمالية واللاتينية .

أما منطقة التداخل بين الدائرتين فتمثل منطقة المصير وهي أهم المناطق جيوبولتيكيا إذ تضم منطقة الصناعات الروسية ومنطقة الصناعات الأمريكي وبريطانيا والوطن العربي وأوربا وإفريقيا شمال الصحراء الكبرى وأمريكا الشمالية ومعظم قارة آسيا .

وإن للنصف الغربي من العالم وبضمنه الولايات المتحدة وهي أحد أقطاب القوى في العالم بينما القطب الثاني الإتحاد السوفياتي (سابقا) يقع في القسم الشرقي شمال القطب الشمالي بينما الولايات المتحدة تقع جنوبه ولكل من القوتين سيادته الجوية في ضمن دائرة نفوذه بحيث تصبح منطقة التداخل التي تضم البؤر الصناعية والإستراتيجية للمحورين ويكون مركز الصراع القطب الشمالي من الكرة الأرضية , وهذا التحديد قد وضع القلب الصناعي الروسي محط أنظار الولايات المتحدة الأمريكية وقد أبدى قلقه من سيطرة الروس على منطقة المصير التي تمثل منطقة المصالح ومن يستطيع التحكم بمنطقة المصير التي تمثل منطقة المصالح تمكنه من السيطرة على العالم وهذا ما تحاول روسيا الاتحادية الوصول إليه من خلال بناء قوة جوية تمكنها من بسط نفوذها الإقليمي والدولي وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي .

الفصل الثاني:
الأمن الطاقوي وطبيعة العلاقات داخل المثلث الإستراتيجي لفترة مابعد الحرب الباردة

الفصل الثاني: الأمن الطاقوي وطبيعة العلاقات داخل المثلث الإستراتيجي لفترة مابعد الحرب الباردة

إن حقل الدراسات الأمنية يقر بوجود مايطلق عليه بالمثلثات الأمنية ، حيث تتفاعل الدول سواء العظمى أو التي دونها فيما بينها من أجل فرض هيمنتها أو حتى ضمان بقائها في النسق الدولي.

وقد كان التركيز منصبا من طرف الباحثين وعلماء العلاقات الدولية على البحث في المثلث الذي يجمع كل من الولايات الأمريكية المتحدة والصين والإتحاد السوفياتي سابقا روسيا الإتحادية حاليا، حيث أن العلاقات الثلاثية لهذه القوى تميزت بدرجة كبيرة من الترابط الإستراتيجي، حيث أن أمن كل دولة يتشكل بصفة ملحوظة وفقا لطبيعة العلاقة بينها وبين الطرفين الآخرين.

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية ـــــ الصينية بين الشراكة والإحتواء

المطلب الأول: استراتيجة الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إدارة ملف الأمن الطاقوي

أولا: الإستراتيجية الأمريكية في إدارة ملف الأمن الطاقوي

لقد كان السعي الأمريكي إلى تحقيق الإكتفاء من الطاقة طريقا متبعا منذ الصدمة الأولى للبترول أثناء حرب أكتوبر 1973، وهذا للتقليل من الإعتماد على واردات الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، ثم تطورت هذه النظرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، وما أعقبها من تطورات سياسية، إقتصادية ومالية، وما نتج عنه من عجز مالي كبير في 2008 بسبب الإرتفاع المهول في فاتورة الواردات الطاقوية.

بعدها بدأ الإهتمام الأمريكي بقضية أمن الطاقة في تزايد، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية باتباع العديد من السياسات منها تشجيع استخراج النفط والغاز الطبيعي وكذا الغاز الصخري، والحث على استكشاف حقول نفط جديدة على مستوى هذا البلد نفسه ومد خطوط النفط، ويضاف إلى هذا كله الإستثمار في الطاقات المتجددة لعلها تكون بديلا عن الطاقات الأحفورية.

إذن اجمالا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت مجموعة من الخطوات لضمان أمنها الطاقوي نذكر منها مايلي:

- الحرص على توفير مخزون استراتيجي كبير من النفط، والهدف من هذا الإجراء هو تأمين الإمدادات النفطية في حال انقطاعها، ويمكن استخدام هذا المخزون في حالات الطوارئ التي تهز العالمية، ويضم احتياطي النفط الإستراتيجي الأمريكي حوالي 727 مليون برميل أي حوالي نصف مجمل الإحتياطي العالمي[1].
- اللجوء إلى اعتماد الطاقات البديلة والمتجددة عوضا عن الطاقات الأحفورية حتى وإن كان هذا الإعتماد بشكل جزئي كون التخلي عن إمدادات الطاقة التقليدية يصعب تحقيقه ولكن النتائج السلبية التي نجمت عن استخدام تلك الموارد التقليدية وتأثيراتها السلبية على البيئة لا محالة سيدفع إلى اعتماد الطاقات المتجددة شيئا فشيئا كبديل مستقبلي.
- التكثيف من عمليات التنقيب الداخلية سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أشواطا مهمة في التنقيب عن النفط والغاز الصخري، وهو المجال الذي يأمل منه القادة في هذا البلد إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي والإستقلالية عن الدول المنتجة لهذه المورد.
- التركيز على تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها حيث تم التأكيد على ضرورة تنوع مصادر إمدادات الطاقة وتعددها وطرق نقلها من الوقاية من عواقب توقف هذه الإمدادات، لأن أمن الطاقة بالنسبة للأمريكيين يرتبط بشكل وثيق بالأمن القومي لهذا البلد.
- التركيز على التقليل من الإعتماد على النفط المستورد من خارج الحدود الإقليمية الأمريكية، وقد ترسيخ هذه العقيدة خصوصا بعد أزمة حظر النفط العربي عام 1973، والتي شكلت تهديدا حقيقيا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية سواء الطاقوي أو القومي على حد سواء، وأخيرا فإن هذه العقيدة زادت ترسيخا وتحققا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تم توجيه أصابع الإتهام إلى مؤسسات نفطية سعودية وعربية بدعم الإرهاب والتواطئ في هذه الاحداث لرفع أسعار النفط وتضرب الإقتصاد الأمريكي.

عموما إن هناك توحيدا في الرؤى بين جميع قادة الولايات المتحدة الأمريكية حول مفهوم أمن الطاقة حتى وإن اختلفت السياسات والطرق لتحقيقه، وكانت إدارة بوش الأكثر اعتمادا على الشق الخارجي لمفهوم الأمن الطاقوي، في حين كان الرئيس أوباما خلال فترته الرئاسية الأولى أكثر تركيزا على البعد

---

[1] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،قطر،2014، ص92

الداخلي لمفهوم الطاقة الأمريكي من خلال إيلائه أهمية أكبر لمصادر الطاقة البديلة، وتشير تصريحاته بعد فوزه افترة رئاسية ثانية إلى استمراره في هذا النهج، ومع اختلاف نظرتي الرئيسين بعض الشيء إلا أنهما اتفقا على ضرورة تقليل الإعتماد الأمريكي على النفط المستورد من منطقة الشرق الأوسط وإعطاء الأهمية للطاقة البديلة النظيفة.[1]

[1] المرجع السابق، ص101.

ثانيا: النظرة الصينية إلى ملف الأمن الطاقوي

تعد الصين في الوقت الراهن ثاني أكبر مستهلك للنفط على المستوى العالمي، فعليه فأمن الطاقة يحظى بمكانة مهمة في السياسة الخارجية الصينية، وانطلاقا من هذا المعطى فنجد مفهومين معتمدين لدى القادة الصينيين أولهما تقليدي واقعي وثانيهما مؤسساتي ليبرالي:

أما المفهوم **الأول** الواقعي الإستراتيجي فيعتبر أن هناك صراعا من أجل السيطرة على موارد الطاقة، لذلك يوصي أصحاب هذا الطرح بتحقيق الإكتفاء الذاتي من الطاقة أو على الأقل تنويع مصادر الطاقة وتنويع الدول التي يتم إستيراد هذه الموارد منه من أجل إنشاء مخزون إحتياطي لمواجهة المشاكل الطارئة التي قد تحصل في الإمدادات مع ضرورة عدم الإعتماد على السوق العالمية لضمان هذه توفير هذه المادة.

أما المفهوم **الثاني** والذي هو في جوهره ليبرالي ظهر خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي، ويسند في تحليله إلى كون وجود إكتشافات نفطية مستمرة وغير محدودة ويقابلها تعاظم الإنتاج خارج منظمة أوبك مع تطور آليات الحمايو والوقاية للأسواق المستقبلية، وبهذا فقد تحول النفط إلى سلعة عادية، وبناءا على هذا فإن التدخل الحكومي بات غير محبذ إلا في حال تعرض الأسواق لهزة أو مشكلة تتطلب مثل هذا التدخل، فأمن الطاقة يجب أن تتم حمايته بشكل أفضل عبر الأسواق، وأفضل استراتيجية يجب اتباعها هنا هي أن تقوم الدولة بإزالة كل الموانع والعوائق أمام التجارة والإستثمارات وأن تقلل من تدخلها[1].

نلاحظ أنه وبالرغم من اختلاف المفهومين السابقين إلا أنهما يشتركان في العديد من النقاط، فقد ركز المفهومان على فكرة ضرورة التأقلم مع عرض السوق وتأمين إمدادات الطاقة.

وعلى كل فالصين في حقيقة الأمر اعتمدت النموذج الروسي والأمريكي فيما يتعلق بتأمين الإمدادات الطاقوية وهذا عن طريق مايلي[2]:

- تطوير سياسة لأمن الطاقة تكون مرتبطة في نفس الوقت بالأمن القومي
- زيادة اهتمام الدولة بقطاع وأمن الطاقة

---

[1] جياو مولو شيافي، **المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية: الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي**، ط1،أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص159

[2] جميلة زيغم، مرجع سابق، ص 175.

- تشجيع النشاطات والإستثمارات الصينية النفطية في الخارج.
- تشجيع المشاركة الثنائية فيما يتعلق بهذه المشاريع.
- اعتماد سياسة لتنويع مصادر وأماكن الإستيراد الطاقوي النفطي.
- إنشاء احتياط نفطي استراتيجي

وبالتالي فالصين ركزت على انتهاج أسلوبي الإستثمار والإستيراد النفطي وبالتالي فهي تقر باتباع مبادئ ماوتسي تونغ أو مايطلق عليها بالعقيدة الماوية القائمة على مبدأ "الإنطواء على الذات" وقد تجلت هذه السياسة خصوصا خلال سنوات التسعينات، لكن مع هذا فالصين سعت لتكيف سياستها الخارجية بما يقتضيه أمنها الطاقوي ومع الأحداث العالمية، كعقد شراكات استراتيجية مع تلك الدول المارقة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية ونخص بالذكر سوريا وإيران اللتان مافتئت الصين تدعم هذيه النظامين بالتكنولوجيا والأسلحة، محاولة بهذا وضع قدم لها في الشرق الأوسط والوصول من خلاله إلى مصادر طاقوية شرق أوسطية.

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي من خلال العلاقات الأمريكية ـــــ الصينية " الإندماج أو التعاون مع الإحتواء"

اتسمت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بأنها علاقة مشحونة بالتوتر حيال المصالح والقيم، على الرغم من أن اقتصاد الدولتين مترابط بشكل لا ينفصل، وتمثل طموحات الصين الإقليمية والعالمية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لإستقلال تايوان العقبتين الأساسيتين في توطين مودة دائمة في العلاقات الصينية الأمريكية.

أضف إلى هذا فإن العلاقات الثنائية بين البلدين تعرضت لهزات بفعل بعض الأحداث، كقصف السفارة الصينية في بلغراد سنة 1999، واسقاط طائرة استطلاع أمريكية فوق جزيرة هاينان بعد مواجهة مع طائرة مقاتلة صينية في بحر الصين الجنوبي سنة 2001، ورفض الصين السماح لحاملة الطائرات الامريكية "كيتي هوك" بدخول ميناء هونغ كونغ سنة 2007[1].

إذن مع وصول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى سدة الحكم في البيت الأبيض سنة 1976، وفي ظل تفاقم حدة التوتر بين الصين والإتحاد السوفياتي والذي انجر عنه تفجر صدام عسكري مابين فيتنام الشمالية الموالية للإتحاد السوفياتي، وكمبوتشيا ذات الولاء الصيني، فقد أعطى هذا الوضع ميزة للولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع الصين، خاصة وأن هذه الأخيرة كانت في وضع المواجهة المحتملة مع الإتحاد السوفياتي الأمر الذي جعل كارتر يغتنم الفرصة حيث بعث بمستشاره إلى بكين في شهر ماي من عام 1978، مبديا رغبته الجادة في تطبيع العلاقات بين الدولتين، وهو الأمر الذي وافقت عليه الصين في ديسمبر1978 ليلعب في هذا التوقيت بالذات دور الرادع الديبلوماسي الحائل دون وقوع مواجهة عسكرية بين الصين والإتحاد السوفياتي[2].

بحلول عام 1979 رسمت الحكومتان الأمريكية والصينية العلاقات الديبلوماسية بينهما، وهو ما حتم على الولايات المتحدة قطع علاقاتها مع تايوان، رغم أنها حافظت على علاقاتها الغير رسمية مع هذا الكيان. وبعدها شهدت الفترة اللاحقة تطورا سريعا في العلاقات التجارية والإستثمارية مع الغرب عموما ومع الولايات المتحدة خصوصا وقامت الصين بفتح المجال للسياحة الغربية إليها.

---

[1] فتيحة فرقاني، تأثير الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية على التفاعلات داخل المثلث الإستراتيجي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3، 2019/2018 ، ص116.

[2] المرجع السابق، ص118

بعدها تسارعت الأحداث خاصة بعد اجتياح القوات الفيتنامية في 1979/12/25 لكمبوتشيا، وتمكنت بفضل الدعم السوفياتي والكوبي من إحكام السيطرة على الأوضاع هناك في كمبوتشيا، وهو الأمر الذي دفع بالصين إلى التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مساندتها في حالة التدخل في فيتنام لتحرير كمبوتشيا، وهنا انقسمت الآراء في الولايات المتحدة بين مؤيد ومعارض، إلا أن الموقف النهائي كان رفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون في موقف ضغط يجعلها تقف ضد الإتحاد السوفياتي دعما للصين، وهو الأمر الذي دفع الصين يقينا إلى فهم الدرس جيدا في أهمية الدور الذي يلعبه ميزان القوى، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت على الإبقاء على الإستقرار الإقليمي حتى ولو على حساب العلاقة الجيدة التي كانت تربطها مع الصين.

لقد شكل أمن الطاقة ولازال يشكل أحد الركائز في العلاقات الأمريكية الصينية التي ترسم الشكل المستقبلي للجغرافيا السياسية للعالم ككل، وتوصف هذه العلاقة بالغموض الذي يفتح باب التنافس على مصراعيه من أجل تأمين إمدادات النفط لكلا البلدين، خاصة أمام التصاعد الكبير لإقتصاد الصين.

لقد رسمت الصين لنفسها سياسة واضحة تنتهجها في سبيل تأمين إمداداتها الطاقوية من النفط والغاز، حيث تقوم بالأساس على مبدأ التعايش السلمي عن طريق احترام السيادة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للنزاعات الدولية وكذا العمل على تنمية المناطق الحدودية المتنازع عليها دون تحويلها إلى ساحات للحرب[1].

بالمقابل فإن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين والتي تصب طبعا في إطار تأمين إمداداتها الطاقوية تقوم أساسا على ثلاث مدارس[2]:

- **مدرسة الإندماج:** وتعني العمل على إنتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين لدفعها الإندماج التدريجي في المجتمع الدولي، ويرى أنصار هذه المدرسة من جورج بوش إلى بيل كلينتون أن الإحتفاظ بصفة جيدة مع الدولة الأكثر نموا اقتصاديا في العالم هو أمر حيوي من أجل دفعها لتبني سياسات مناسبة مثل وقف بيع الأسلحة لأنظمة معينة، ودفعها نحو سياسة إقليمية معتدلة والحد من طموحاتها في هذا المجال، وإن القبول

[1] وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص148.

[2] جميلة زيغم، **مرجع سابق**، ص 179

التدريجي للصين في النظام الإقتصادي العالمي سيؤدي مع الزمن إلى تحولها إلى دولة ليبرالية.

- **مدرسة الإحتواء:** وترى هذه المدرسة أن النظام السياسي الصيني غير مؤهل لتعلم قواعد النظام الدولي المعاصر، وأنه يسعى لتقويض استقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة، وهنا وجب على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من احتواء هذا التمدد الصيني ومنع مد نفوذها والحيلولة دون بسط نفوذها على الممرات البحرية المهمة.
- **مدرسة الحل الوسط:** وتقوم على أساس الأخذ ببعض ماجاء في المدرستين السابقتين، حيث أن السياسة الأمريكية تقوم على دفع التوجه الإنفتاحي في الإقتصاد العالمي وتشجيع نزعة العولمة وتحديد قواعد معينة لعمل النظام العالمي، فإن عليها أن تشجع كلا من الصين وروسيا على الإلتزام بذلك.

إن هناك قناعة قوية لدى القادة في الولايات المتحدة الأمريكية بالخطر الذي تشكله الصين على مستقبل الأمن الطاقوي الأمريكي ، وما يفسر هذا التخوف هو الطلب الصيني المتزايد على الطاقة وكذا قيام الصين في كل مرة بعقد شراكات استراتيجية مع الدول التي تعتبر مارقة في كظر الولايات المتحدة الأمريكية وأصلا تخضع لعقوبات اقتصادية من طرفها، ويضاف إلى هذا المنافسة الشرسة للصين في السوق الخليجية عموما والسعودية على وجه الخصوص، دون إغفال الولوج الصيني إلى سوق النفط الإفريقية وباقي المناطق في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وحتى في أمريكا الشمالية.

أما من الجانب الصيني، فالصين تتخوف من الإستراتيجية الأمريكية في أسواق الطاقة العالمية ومن قدرتها على منع وصول الإمدادات النفطية إلى الصين في حال حصول مواجهة ما، كالنزاع مع تايوان مثلا، وهو ماجعل الصين تظهر ردود فعل معادية نحو أمريكا، حيث تحس الصين أنه قد تم محاصرتها من خلال معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لقيام الصين باستثمارات في الحصص النفطية التي تقوم بها شركاتها النفطية، والهدف من كل هذا هو احتكار الموارد والأسواق بيد الشركات النفطية الأمريكية، وهو الشيء الذي رسخ لفكرة احتواء أمريكية للصين باستغلال الضعف الصيني في مجال الطاقة.

إذن يمكن القول أن الأمن الطاقوي يعد من أولى اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية والصين على المدى القريب والبعيد نظرا لكونهما دولتان تلعبان أدوارا فعالة في الإقتصاد العالمي، وهذا يقتضي وجود

أرضية للحوار والتعاون الإستراتيجي من أجل خلق قاعدة من التشاور وتبديد كل الهواجس والتوجسات التي يحملها كل طرف للآخر.

ختاما نقول أنه ومن خلال الدراسة التي نشرتها مؤسسة كارينجي للأبحاث في جوان 2005، طرح "روبرت كاجان" أربعة خيارات يمكن للعلاقات الأمريكية الصينية أن تتبلور من خلالها ويمكن إعتبارها كخارطة طريق مستقبلية للعلاقات الأمريكية الصينية، و هذه الخيارات هي[1]:

- **الخيار الأول:** استدراج الصين إلى حالة عداء متبادل تتطور بعد فترة من المعاناة الصينية إلى تحالف يعقبه السماح لها بدور شريك إمبراطوري في الساحة الدولية ولكن بإذن أمريكي.
- **الخيار الثاني:** تشجيع النمو الإقتصادي الصيني، وزيادة التجارة الدولية مع الصين، استنادا إلى قاعدة أن التجارة تمنع الحرب.
- **الخيار الثالث:** هو تطويق واحتواء الصين باعتبارها دولة معادية، وإقامة سلسلة من التحالفات والقواعد العسكرية حول الصين، وإثارة كل أنواع المشكلات للصين من داخلها وخارجها.
- **الخيار الرابع:** هو الإنسحاب من آسيا والسماح للصين بممارسة هيمنتها الإقليمية في القارة.

وبالتحليل المنطقي لهذه الخيارات نجد الخيار الأول والأخير مستبعدان تماما، ويبقى الخيار الثاني والثالث هما الخياران الأقرب إلى تسيير العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أي الإندماج أو التعاون مع الإحتواء.

[1] أحمد دياب، **مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية بين التعاون والصراع**، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جوان 2008، ص124.

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية ـــــ الروسية بين التعاون والصراع

المطلب الأول: المفهوم الروسي للأمن الطاقوي

تشكل الطاقة عامل أساسي في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية الروسية، فروسيا هي الدولة الأولى عالميا من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، كما تمتلك سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، ويعتبر قطاع الطاقة ركيزة أساسية للأمن القومي الروسي وأداة مهمة من أدوات سياستها الخارجية، ويمثل هذا القطاع كل من موارد النفط والغاز والفحم.

لقد حرص معظم صناع القرار الروس على بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت سيطرة الدولة واستخدام الشركات العاملة في مجال الطاقة كأداة لبسط النفوذ الروسي في الخارج، وتمثل أوروبا السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي حيث تقوم هذه الأخيرة بإمدادها بـ 27% من احتياجاتها من النفط وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي.

تتبلور أهداف السياسة الخارجية الروسية في مجال الأمن الطاقوي في عدة نقاط تتمثل في[1]:

- اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة، والطاقة كسلاح استراتيجي لزيادة النفوذ.
- الإستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الإستراتيجية.
- الحد من النفوذ الغربي في مناطق النفوذ الروسي في كل المناطق الإستراتيجية الهامة.
- توسيع رقعة النفوذ الروسي في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

لقد قامت استراتيجية روسيا الخاصة بأمن الطاقة خاصة بوصول بوتن إلى الحكم، على مبدأين اثنين، أولهما زيادة القدرة على منافسة صادرات الغرب الطاقوية، ومن جهة أخرى وضع اليد والسيطرة على الشبكات الأساسية لنقل وتوزيع الطاقة في كل دولة تحوزعلى منابع الطاقة: وفي سبيل تحقيق تلك الإستراتيجية عملت روسيا على الآتي:

- الرفع من نشاط الشركات الناشطة في قطاع الطاقة داخل الدول الأوروبية من خلال عقد صفقات لزيادة النشاط الروسي والتغلغل في قطاع الطاقة في أوروبا.

---

[1] سوزي رشاد، **أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي**، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد 13، جانفي 2022، ص (136)

- تكثيف حجم التعاون في مجال الطاقة مع أمريكا وأوروبا من خلال المشروعات المشتركة التي تضمن لروسيا التواجد بكثافة في الغرب من خلال الطاقة، مثل امتلاكها أكثر من 70% من مستودع الغاز الطبيعي في بلجيكا.
- عقد مجموعة من الإتفاقيات مع بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل لأوروبا مصدر بديل للطاقة الروسية وذلك للتحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في تلك الدول.
- التنافس على مسارات نقل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في دولة سوريا، من أجل عرقلة مشاريع الولايات المتحدة وإبعادها عن التحكم في إمدادات الطاقة.
- تطوير التعاون في مجال الطاقة مع دول شرق آسيا وعدد من المنظمات الدولية الخاصة بالطاقة بالإضافة إلى التنسيق مع الأوبك ومنتدى الدول المنتجة والمصدرة للغاز.
- اتباع دبلوماسية الطاقة لدعم موقف الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي وذلك من خلال مشاركة شركات النفط والغاز بصورة فعالة في المفاوضات والإتفاقيات الدولية التي تختص بقضايا الطاقة.

من خلال هذه الحزمة من الخطوات المنتهجة من طرف روسيا استطاعت أن تغير مفهوم أمن الطاقة ليهدف إلى تحكم الدولة التام في مصادر الطاقة بعيدا عن القطاع الخاص والشركات الأجنبية، وتعظيم الإستخدام الكفئ لتلك المصادر لتعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق الرفاهية المجتمعية، بالإضافة إلى تأمين استخراج مصادر الطاقة في المناطق الجغرافية القاسية، وضرورة الوصول الآمن إلى أسواق الطاقة العالمية مع ضرورة تأمين تصدير الطاقة دون عرقلة من دول العبور وبأعلى الأسعار التي تحقق الربح مع تأمين التكنولوجيا المناسبة والضرورية لإستخراج الطاقة، دون إغفال أهمية تنويع أسواق الطاقة وخلق توازن بينها مع السيطرة على مناطق استخراجها في العالم[1].

[1] المرجع السابق، ص 137

المطلب الثاني: الواقع التنافسي للعلاقات الأمريكية ـــ الروسية

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تنافسا أمريكيا روسيا في مناطق مختلفة، وعلى الرغم من أن التنافس ليس جديدا أين سجلنا حدوث المواجهة بين هاتين القوتين العالميتين في أكثر من حدث، فقد تواجهت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا قبل التفكك في مدينة برلين إبان الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن الماضي، وفي الحرب الكورية (1950 – 1953) في شبه الجزيرة الكورية، وفي أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، كما تواجهت القوتان خلال الأزمة السورية الراهنة، ولكن في الحقيقة فإن التنافس الحثيث الذي يدور بين هاتين القوتين هو تنافس جيواقتصادي وبالتحديد في رغبة كل طرف بالتحكم في منابع الطاقة ومن بعدها التحكم في السوق الطاقوية سواء تعلق الأمر بالأسعار أو الإمدادات.

حقيقة قد عرف الوضع العالمي بعد نهاية الحرب الباردة بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة، وبالمقابل تراجع دور روسيا الإتحادية والتي كانت منشغلة بإصلاح أوضاعها الداخلية، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا فالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بدأت شيئا فشيئا تتجه نحو التنافس وهذا بسبب التغير على مستوى القيادة الروسية منذ سنة 2000م سيما بوصول الرئيس فلاديمير بوتن للمرة الثانية إلى الحكم.

إن الرغبة في الإبقاء على أدنى مستوى لأسعار النفط من الطرف الأمريكي، قابله تنافس شديد وجدي من الطرف الروسي الذي بدوره يعمل على الإبقاء على ارتفاع أسعار النفط والذي من شأنه أن يساهم في التعافي الجزئي أو الكلي للإقتصاد، وعليه فقد سعت روسيا بكل قوتها الدخول في شراكات وعلاقات جديدة مع مختلف الدول الطاقوية مثل دول أفريقية و دول ئرق أوسطية وخاصة السعودية .

وفعلا نجحت روسيا في في الدخول إلى السوق السعودية عن طريق شركاتها وبموافقة سعودية، هذه الأخيرة التي تعتبر الشريك الإقتصادي الأهم للولايات الأمريكية المتحدة ومن أهم هذه الإستثمارات الروسية في السعودية مايلي[1]:

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا**، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 15، جانفي 2017، ص271.

- إنشاء شركة "لوك أويل" وشركة النفط الوطنية السعودية "أرامكو" مؤسسة مشتركة "لوكسار" لإكتشاف استثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة.
- تتشارك شركة "ستروي ترانس غاز" مع الجانب السعودي عقدا حول قيام الشركة الروسية بالأعمال التحضيرية لتزويد بيوت العاصمة الرياض بالغاز عبر الأنابيب.

إضافة هذا الإختراق الروسي للسوق السعودية، فقد نجحت أيضا في ولوج السوق الكويتية والعراقية وكذا مناطق شرق المتوسط أضف إلى هذا مناطق استراتيجية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية...إلخ، فكان هذا التحرك الروسي مدعاة للقلق الأمريكي والخوف من تنامي القوة الإقتصادية لروسيا.

إن هذا التنافس الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في مختلف المناطق الإستراتيجية عالميا لا يمكن حصره فقط في علاقات الشراكة التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها مع مختلف الدول الغنية بالطاقة، بل يتعداها إلى مايعرف بالصراع على بالصراع على أنابيب الطاقة، فمنذ مطلع القرن الحالي تم وضع عدد من الخطوط لتمديد أنابيب الغاز، منها مابدأ تنفيذه ومنها ما لايزال قيد التخطيط، وقد قامت روسيا بتنفيذ بعض هذه الخطوط لتعزيز موقعها في سوق الطاقة العالمي على المدى البعيد والبعض منها قام به الأمريكيون كخيار استراتيجي للحد من الهيمنة الروسية على يوق الطاقة العالمي[1].

لقد بدأت ملامح التنافس الأمريكي الروسي في مجال الطاقة عندما قام الرئيس فلاديمير بوتن برسم استراتيجية شركة "غا بروم" لتتحرك في نطاق وجود الغاز من روسيا إلى أذربيجان ثم تركمانستان فإيران وصولا إلى الشرق الأوسط، فدفع هذا الطرف الأمريكي إلى المسارعة إلى تصميم مشروعها الموازي "نابوكو" لمنافسة المشروع الروسي، هذا المشروع الذي ستزوده كازاخستان وتركمانستان بالغاز الطبيعي ويمر عبر تركيا ثم بلغاريا ورومانيا والمجر وصولا إلى مجمع "بومغارتن" في النمسا حيث يتم توصيل الغاز من هناك إلى مزيد من الدول الأوروبية[2].

هذه الخطوة الأمريكية قابلتها روسيا بالتحرك من أجل احتكار عقود بيع وشراء الغاز في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهو مادفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج استراتيجية مضادة ترتكز على تعويض الغاز الموجود في وسط آسيا بمصدر آخر من صحاري الجزيرة العربية وتحديدا من قطر مرورا بالمملكة

---

[1] المرجع السابق، ص272.

[2] نفس المرجع السابق ص 272.

العربية السعودية وبعدها يتجه إلى الأراضي السورية، ولكن هذه الأخيرة واجهت الطلب الأمريكي بالرفض ارضاءا للحليف الروسي، وهو في نفس الوقت يفسر سبب التكيز الغربي على سوريا باعتبترها المفتاح الرئيسي من أجل السماح بمرور خط أنابيب الغاز الأمريكي إلى أوروبا وبعده يتم كسر الهيمنة الروسية على أوروبا.

إذن فقد شكلت العودة القوية لروسيا على الساحة الدولية جعلتها تصطدم مع المصالح الأمريكية في مختلف المناطق العالم على الصعيدين الجيوسياسي والطاقوي، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية

تحس بالتهديد الفعلي للصعود الروسي خاصة أن هذا الصعود رافقه تقارب صيني قوي، لهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع نطاق التنافس ونقله إلى مناطق محسوبة على النفوذ الروسي مثل سوريا وأوكرانيا وكذا العمل على خفض أسعار الطاقة التي تتحكم فيها بهدف عدم السماح للعودة القوية للطرف الروسي.

المبحث الثالث: الإصطفاف الإستراتيجي الصيني ـــــ الروسي

المطلب الأول: نبذة عن التطور التاريخي للعلاقات الصينية ـــ الروسية (بين التقارب والإنشقاق)

أولا: مرحلة التقارب بين الإتحاد السوفياتي والصين خلال خمسينيات القرن الماضي

شهدت الصين خلال خمسينيات القرن الماضي حربا أهلية بين أنصار حكومة الصين الوطنية وبين حكومة الصين الشعبية بزعامة ماوتسي تونغ، وقد كان الإتحاد السوفياتي خلال هذه الفترة أول المعترفين والمساندين لماوتسي تونغ وكان الداعم الأول له بالعتاد والأسلحة، بعدها أثمر هذا الإعتراف السوفياتي بحكومة الصين الشعبية زيارة تاريخية لماوتسي تونغ إلى الإتحاد السوفياتي في فيفري عام 1950.

مقابل ذلك أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مواجهة المد الشيوعي الصيني المحتمل، إلى عقد اتفاقيات تقارب بينها وبين اليابان لمواجهة عدوين من حجم الإتحاد السوفياتي والصين، ومقابل هذا لم يكن أمام الصين إلا المضي قدما من أجل تعزيز التقارب بينها وبين الإتحاد السوفياتي.

كانت نتيجة هذا التقارب الصيني السوفياتي عقد اتفاقية الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة وتقضي باحترام سيادة البلدين وعدم تدخل الإتحاد السوفياتي في شؤون الصين الداخلية وتذا العكس بالعكس، أضف إلى هذا القيام بتبادل تقديم الدعم الإقتصادي والعسكري بينهما وكذا العمل على تجاوز كل العقبات وتسوية الخلافات القديمة العالقة بينهما.

مع اندلاع الحرب الكورية في 25 جوان 1950، تدعمت أواصر العلاقة بين الصين والإتحاد السوفياتي حيث قامت موسكو ببيع كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات إلى الصين وعملت على تحديث الجيش الصيني، كذلك أدى الدعم السوفياتي للصين إلى تثبيط عزم واشنطن على شن هجوم على الصين أو استخدام الأسلحة النووية ضدها، ومن الناحية الإقتصادية والفنية أخذت موسكو على عاتقها مساعدة الصين بالتجهيزات والمعدات التكنولوجية، وباعت للصين حوالي 166 مشروعا من المشروعات الصناعية العامة[1].

لكن ما فتئت علاقات التفاهم والتقارب بين الطرفين تدوم حتى بدأت تلوح في الأفق بوادر التوتر خاصة عندما طالب الإتحاد السوفياتي الجانب الصيني بضرورة تسديد قيمة المساعدات

[1] فتيحة فرقاني، **مرجع سابق**، ص67.

الإقتصادية التي قدمها هذا الأخير في إطار اتفاقية 1950، هذا الطلب اعتبرته الصين تراجعا من طرف الإتحاد السوفياتي عن الإلتزامات والإستعدادات السوفياتية اتجاه الصين واستمر هذا الخلاف إلى غاية تأزم الأوضاع واختقانها لتدخل علاقات البلدين مرحلة جديدة من الخلاف والإنشقاق في العلاقات والتباين في الرؤى ومحاولة كل طرف البحث عن شريك استراتيجي بديل عن الآخر.

ثانيا: مرحلة الإنشقاق بين الإتحاد السوفياتي والصين خلال ستينيات القرن الماضي

مع وفاة ستالين عام 1953، ووصول خروتشوف إلى الحكم فقد حاول هذا الأخير تغيير الصورة المرتسمة عن الفترة التي حكم فيها ستالين والتي طبعتها بعض الأحداث المشينة كالإعدامات دون محاكمات وعمليات التهجير القسري للأهالي وحتى جرائم الإبادة، وعلى هذا الأساس حاول خروتشوف إتباع سياسة تبييض الصورة والبناء لمبدأ التعايش السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

من جانبهم قام الصينيون اتباع سياسة داخلية وخارجية جديدة قادها "ماوتسي تونغ" بعيدا عن المبادئ المتفق عليها سابقا مع الإتحاد السوفياتي، أي القيام بمراجعة الكثير من المبادئ والمواقف المشتركة بين الصين والإتحاد السوفياتي، فقد قام "ماو" بتطهير الحزب الشيوعي من كل المعارضين لأفكاره والموالين للنظام السوفياتي، وباشر بعدها مجموعة من الإصلاحات خاصة في المجالات الثقافية والإقتصادية المناقضة للتوجه السوفياتي المعروف بالحذر والتحفظ.

ومع بداية الستينيات اقتنع السوفيات أن الهدف الخفي لماوتسي تونغ من خلال تلك الإجراءات هو جعل الصين قوة اقتصادية وعسكرية على المستوى الإقليمي من أجل أن تحل محل الإتحاد السوفياتي كأكبر قوة شيوعية عالمية، فبادر السوفيات بدورهم القيام بمجموعة من القرارات لعل أهمها سحب علمائه من الصين والذين كانوا بصدد مساعدتها على تطوير قنبلة ذرية، وواصلت علاقات البلدين في التراجع والتأزم، وانتهى الأمر بانشقاق واضح بين الصين والإتحاد السوفياتي وتباعد كلي في التوجهات والرؤى، ومن جهة أخرى قابله تحسن واضح وملحوظ في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

لقد ساهم الشعور الصيني بالتهديد العسكري السوفياتي الدائم على الحدود الصينية التي تبلغ 4500 كلم، في جعل هذه الأخيرة تدرك أن الخطر السوفياتي يفوق الخطر الذي يمثله التباين الإيديولوجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا ترسخ لدى الصينيين أن المؤسسات الغربية العالمية

كحلف الناتو وغيرها بمثابة الكوابح للنزعة التوسعية السوفياتية والملاذ الآمن الذي من خلاله تضمن الصين أمنها القومي والإقتصادي وتجعل فكرة تلقي ضربة عسكرية من الجانب السوفياتي أمر مستبعد، وانطلاقا من هذا التفكير ومع بداية السبعينيات عادت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى التطبيع[1].

هذا التطبيع في العلاقة بين الصين والبيت الأبيض على عهد نيكسون ساهم في مبادرة جديدة من طرف الإتحاد السوفياتي من أجل إذابة الجليد وإعادة العلاقة مع الصين وفعلا فقد حدث بعدها إنفراج في العلاقة وتحسن واضح ليعود الطرفان إلى سياسة التقارب مع بداية الثمانينات خصوصا بعد أن نجحت الصين خلال تلك الفترة الماضية من الوصول إلى الأسواق الغربية والحصول على التكنولوجيا اللازمة، كل هذه العوامل دفعت بالصين إلى التراجع عن ميولاتها اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى مرة أخرى إلى تحسين العلاقة مع الطرف السوفياتي.

[1] المرجع السابق، ص73.

ثالثا: عودة الاصطفاف الصيني ـــ الروسي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي

لقد كان الخلاف والتناقض هو السمة المميزة التي كانت تميز العلاقات بين دولتي الصين الشعبية والإتحاد السوفياتي خلال حقبة الحرب الباردة إضافة إلى الصراعات المباشرة بينهما والتي وصلت إلى حد الصدام المسلح بسبب الخلافات حول الحدود الممتدة بينهما على مسافة 4300كلم.

ورغم وجود عامل مشترك بينهما وهو العدو المشترك المهدد لمصالحهما والمتمثل في الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، إلا أنهما لم يتوصلا طوال سنوات الحرب الطويلة من الحرب الباردة إلى توحيد الجهود للوقوف ضد أطماع هذا العدو التوسعية، بل وأكثر من هذا وبينما كانت الحرب الباردة في منتصف سبعينيات القرن الماضي على أشدها بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تمكنت واشنطن من التقارب مع الصين في إطار مايعرف بسياسة الإحتواء.

ولكن رغم هذا فقد صار استمرار الصراع بين السوفيات والصين يشكل عبئا على الطرفين وعلى إثره جاء إعلان الصين عن سياسة خارجية مستقلة في عام 1982م والتي كانت بمثابة دعوة للسوفيات من أجل تحسين العلاقة بين الطرفين وعودة تطبيع العلاقات بين الطرفين.

لقد بدأت المحادثات المؤسسة للتقارب الفعلي والنواة الأساسية لعلاقات مابعد الحرب الباردة بين الصين والإتحاد السوفياتي في سبتمبر واستمرت إلى شهر نوفمبر من سنة 1979م، وقد ارتكزت هذه المحادثات على التأكيد على مبدأ الإحترام المتبادل للسيادة الوطنية للبلدين والتوقف عن كل التصرفات العدائية من الجانبين والتركيز على مجالات التعاون الإقتصادي والتجاري والتكنولوجي بين البلدين. وقد أصرت الصين أيضا على سحب الإتحاد السوفياتي لقواته العسكرية من الأراضي المتنازع عليها وحل النزاع الحدودي ووقف الدعم السوفياتي لفيتنام[1].

إن محادثات التقارب تلك قد كانت بدايتها الفعلية في شهر سبتمبر من سنة 1979م وقد توقفت بعدها على أن يتم استئنافها عام 1980م ولكن الغزو السوفياتي لأفغانستان وتحفظ الجانب الصيني عليه كان سببا رئيسا في تعطل استئناف هذه المحادثات.

---

[1] خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004، ص45

بعدها استمرت محادثات تطبيع العلاقات بين البلدين منذ 1982 إلى غاية 1989، وكان لنتائج هذه المباحثات على قلة المخرجات التي أفرزتها، إلا أنها كانت السبب في خلق القاعدة الحقيقية لتعزيز العلاقة الصينية الروسية مستقبلا، حيث شهدت سنوات منتصف الثمانينات ابداء ميخائيل غورباتشوف صراحة رغبة بلاده تطبيع هذه العلاقة مع الصين، حيث عرض هذا الأخير خلال زيارته إلى بكين في شهر ماي 1989م مجموعة من المبادرات الإقتصادية، وأبدى استعداد بلاده الإنخراط في حوار لحل النزاعات الحدودية ووضع برنامج لإنسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ومنغوليا، وتقليص المساعدات السوفياتية لفيتنام[1].

إذن بعد عقود من التنافس بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، وضعت الحرب الباردة أخيرا أوزارها بسقوط الإتحاد السوفياتي وتفككه إلى 15 دولة، وهو الأمر الذي سمح للولايات المتحدة الأمريكية البروز كقوة وحيدة على الساحة الدولية وهو العامل الذي مهد لبروز النظام العالمي الجديد ونهاية المواجهة بين القوتين العظميين وأخيرا بروز روسيا كوريث شرعي للإتحاد السوفياتي، وقد أدت هذه التحولات والأحداث المتسارعة إلى تغير طبيعة التفاعلات داخل المثلث الإستراتيجي بالتوافق مع ماهو حاصل من صعود قوى جديدة واندثار قوى أخرى.

[1] المرجع السابق ص46

المطلب الثاني: التحالف الإستراتيجي الروسي– الصيني في مواجهة الهيمنة الأمريكية

بتتبع مسار العلاقات الصينية – الروسية بعد نهاية الحرب الباردة يمكن تقسيم التطور الحاصل في هذه العلاقة إلى مجموعة من المراحل والتي تدرج عبرها الشكل الحالي الذي عليه العلاقة التي تجمع الصين وروسيا اليوم:

أولا: الشراكة الروسية الصينية البناءة 1994

في ديسمبر 1992 قام يلتسين بأول زيارة له إلى الصين وذلك لبحث التعاون الإقتصادي بين البلدين، ثم تلتها الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الروسي في ماي 1994، وبعدها بادل الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" نظراءه الروس بزيارة كانت هي الأولى من نوعها منذ 37 عاما حيث كانت بمثابة بداية عهد جديد في العلاقات بين البلدين حيث يم التعرض إلى كل الملفات الحساسة على رأسها ملف الحدود الشرقية أين تم إعادة الآلاف من الهكتارات لفائدة الجانب الصيني.

في إطار هذه الزيارة التي قام بها "جيانغ تسي" إلى موسكو فقد وقع مع "يلتسين" بيانا مشتركا لإقامة شراكة بناءة هي الأولى من نوعها بين الدولتين، حيث شملت مجالات الطاقة والسياسة والمجالين العسكري والدولي، هذه الشركة تمثل المستوى الأدنى من التقارب والهدف منها هو تقليص التهديدات المشتركة التي مصدرها الريبة والتوجس من بعضهما البعض، أين توصل الطرفان إلى خفض القوات المسلحة على حدود الدولتين[1].

أيضا من خلال اتفاق الشراكة البسيطة فإن الدولتين استغلت كلتيهما هذه الإتفاقية من أجل التعافي من العقوبات الإقتصادية المسلطة عليهما من طرف الغرب، بينما الجانب الروسي فقد اعتبرها أيضا فرصة لرد الإعتبار على المستوى الخارجي وتصحيح الوضع خاصة بعد فقدان الروس لمكانتهم العالمية.

كانت روسيا والصين تركزان على التعاون الإقتصادي والسياسي، وحتى التعاون الإستراتيجي في الشؤون الدولية، في بيانهما المشترك للشراكة "البناءة". إلا أن هذه المقترحات تبدو في طبيعتها أكثر ديبلوماسية وبلاغية، نظرا للفوضى الداخلية في روسيا والتوجه الداخلي في سياسة الصين الخارجية بعد أحداث "تيناينيمين". على سبيل المثال كان حجم التجارة الثنائية 7.67 مليار دولار في عام 1993،

[1] فتيحة فرقاني، **راهن العلاقات الصينية الروسية: بين الشراكة الإستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري**، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 6، جوان 2016، ص86

ثم شهدت انخفاضا هائلا وشل إلى 5.08 مليار دولار، نتيجة لفرض الحكومة الروسية لقيود التأشيرة على السكان الصينيين، على الرغم من زيادة مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين بشكل كبير، كما أشار بعض الدارسين بأي حال من الأحوال فإن مجرد بيع الأسلحة لم تكن أمرا كافيا لتشكيل مصالح اقتصادية بين البلدين[1].

ثانيا: الشراكة الأمنية الإستراتيجية الروسية-الصينية 1996:

على إثر الشراكة البسيطة بين البلدين بعدها مباشرة طرأ تغير كبير في الوضع الأمني للبلدين، حيث واكبت الصين الأزمة الثالثة في تايوان سنة 1995م، والتي تحولت في مجملها إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الجهة المقابلة فقد واجهت روسيا من جهتها ضغوطات استراتيجية سواء من توسع حلف الأطلسي شرقا، أو من حرب الشيشان الأولى، واستنادا إلى هذا فقد دفع التهديد المشترك من الغرب خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بالصين وروسيا إلى التقارب أكثر على الصعيد الأمني. وهو ماتم بالفعل بالتوقيع على اتفاق الشراكة الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين بتاريخ 25 أفريل 1996م، وقد تضمن الإتفاق على جملة قضايا أمنية من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين.

وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني الأسبق "لي بينج" إلى روسيا في ديسمبر 1996، جاء في البيان المشترك الذي تمخضت عنه المباحثات ، إقامة علاقات وروابط اقتصادية وعسكرية أكثر قوة لمواجهة النفوذ الأمريكي والغربي، كما جاء فيه أيضا أن الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين تسعى إلى الإسهام الفعال لإيجاد عالم متعدد الأقطاب ولا يقتصر على الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية[2].

وقد جاء وقت تأسيس هذه الشراكة الإستراتيجية مباشرة بعد أزمة تايوان بشهر واحد، وحوالي أسبوع بعد الإعلان عن تعزيز التحالف الأمني المشترك بين الولايات المتحدة واليابان ومن ناحية السياق فإن توقيت الإعلان عن هذه الشراكة له دلالات متعددة وواضحة حول طبيعة الشراكة وهدفها، فالدولتين كانتا متحفظتين من توطيد الهيمنة الأمريكية وتفوقها العالمي، كما أن علاقتهما بالدول الغربية كانت مطبوعة بخلافات متعددة، فالصين كانت خاضعة للعقوبات التي فرضتها عليها الدول الغربية إثر أحداث "الميدان السماوي" سنة 1989م، وروسيا كانت على وشك التراجع عن برنامج الشراكة الإستراتيجية مع الدول

[1] فتيحة فرقاني،مرجع سابق، ص87

[2] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**،(عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2006)، ص295

الغربية مدعية أن هذه الأخيرة تتعمد تأخير عملية إدماجها في المجموعة الدولية، وعدم معاملتها على أساس المساواة، والتقليل من احترام مصالحها عند التعاطي مع الشؤون الدولية، وقد استمرت هذه الشراكة ذات البعد الأمني بين الصين وروسيا، في تطور مستمر في النصف الثاني من فترة التسعينيات،

وعزز ذلك الأزمة في كوسوفو التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع حلف شمال الأطلسي في عام 1999م في الفضاء السوفياتي السابق، على الرغم من معارضة روسيا. في 1999م وضع مجلس الأمن القومي في روسيا صيغة جديدة لمفهوم الأمن القومي، الذي وقع عليه رسميا "بوتين" بعد استقالة "يلتسين" [1]

في ظل هذه التطورات وتزايد المخاوف الروسية والصينية من سياسة الهيمنة الأمريكية، تعززت العلاقات بين البلدين في 16 جويلية 2001، بتوقيع رئيسي البلدين في روسيا والصين على معاهدة "حسن الجوار والصداقة والتعاون" في موسكو. وكانت هذه المعاهدة بمثابة الإتفاق الأول بين القوتين الأوراسيتين بعد الحرب الباردة.

ثالثا: الشراكة الشاملة الإقتصادية الروسية – الصينية 2002 - 2024

اعتبرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بمثابة حدث فاصل في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب ومن جهتهما فقد قدمت كل من روسيا والصين دعمهما إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

دفع هذا التقارب في العلاقات التعاونية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية واختفت معه مخاوف روسيا من الولايات المتحدة الأمريكية ومن حلف الناتو وساهمت المصلحة المشتركة بين البلدين إلى تقليص تصورات التهديد لدى بوتين من الغرب.

أما بالنسبة للصين فقد تغير لديها تصور التهديد تجاه الولايات المتحدة فمنذ أزمة تايوان 1995-1996، فقد شكلت هذه الأزمة العقبة الكبرى بين الولايات المتحدة والصين، كما أثارت الحرب في كوسوفو مزيدا من المخاوف لدى الصينيين[2]

[1] المرجع السابق، ص296

[2] فتيحة فرقاني،مرجع سابق، ص203

كل هذا التقارب الصيني والروسي باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية دفع بتحول العلاقات بين كل من الصين وروسيا إلى نوع من التحفظ في إطار الشراكة بينهماكما أن التشاور بينهما وصل إلى حده الأدنى، وقد كان توتير العلاقة بين الصين وروسيا هدفا أساسيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية من اجل جذب روسيا للقبول باتفاقية نزع الأسلحة النووية ورافق هذا زيارة بوتين لواشنطن في ماي 2002، وهو مافاقم حدة الغضب لدى الصينيين وباعد بينهما.

ولكن رغم هذا التنافر الروسي الصيني في الجانب الأمني إلا أن وتيرة التعاون التجاري الإقتصادي شهدت تقدما ملحوظا فبينما بلغت نسبة التبادل التجاري بين البلدين 4.3 مليار دولار سنة 1995، ارتفعت إلى 8 مليار دولار سنة 2000، ثم إلى 2102 مليار سنة 2004 لتصل إلى 55.9 مليار دولار سنة 2008.

وفي مجال الطاقة فقد بدأت المفاوضات بينهما من أجل استيراد الغاز عام 1997، لكنها شهدت عراقيلا بسبب عدم الإتفاق على السعروخلال زيارة لبوتين إلى بيكين سنة 2001، وقعت الدولتان اتفاقا لإجراء خط أنابيب للنفط قدره 1700 كلم، مع اعطاء الإذن لشركة غازبروم الروسي لإحتكار بناء خط لأنابيب الغاز في الصين.

في عام 2005، شهدت أعمال التعاون بين الصين وروسيا في مجالات الإقتصاد والتجارة وخاصة المجال الطاقوي تطورا سريعا، فقد وصلت القيمة التجارية الثنائية بين الدولتين إلى 29.1 مليار دولار بزيادة 33 بالمائة، مع توقع وصول هذه القيمة في 2010 مابين 60 إلى 80 مليار دولار، وقد تم فعلا توقيع سلسلة من وثائق التعاون في مجال الطاقة والكهرباء.

كل هذه المبادلات دفعت البلدين إلى الإقرار بضرورة الدفاع عن النظام الدولي الجديد المتجذر في الأمم المتحدة، وكان القصف الأمريكي ليوغسلافيا بمثابة القناعة الهامة بالنسبة لروسيا والصين على ضرورة تعزيز علاقتهما الإقتصادية والأمنية على حد سواء.

وخلال قمة أستانا لمنظمة شانغهاي للتعاون في عام 2005 أصدرت روسيا والصين إلى جانب أربع دول من آسيا الوسطى بيانا أعلنوا فيه أن النظام العالمي العقلاني والعادل يجب أن يقوم على توطيد الثقة المتبادلة وحسن الجوار، كما شاركت الصين وروسيا في مناورات عسكرية مشتركة في إطار بعثات السلام لمنظمة شانغهاي بين عامي 2005و 2007.[1]

[1] المرجع السابق، ص205

وفي إطار التعاون المؤسساتي تعد منظمة شانغهاي للتعاون بداية تفاهم استراتيجي شامل بين روسيا والصين لموازنة التوجهات الأمريكية سيما في مواجهة النظام الدفاعي الصاروخي الذي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية نشره .

ابتداءا من سنة 2009، دخلت العلاقات الصينية الروسية مرحلة من الشراكة الكاملة، بهدف مواجهة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأيد هذا التقارب الصيني الروسي رغبة روسيا معاقبة الغرب عبر تحويل تجارتها المتنامية إلى الشرق الأوسط لاسيما في مجال الطاقة وتحديدا باجاه الصين.

تعد إذن العلاقات الإقتصادية بالأخص في قطاع الطاقة والتنسيق الأمني، بمثابة الدعامة الأساسية لارتقاء الشراكة بين البلدين ففي مجال الطاقة تعد روسيا أكبر مصدر لها، في حين تعد الطاقة الروسية ثاني أكبر مستهلك في العالم. وتعول روسيا كثيرا على الصين في غطار توجهها لتنويع أسواق الطاقة الروسية، حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا، مما يؤثر حتما في الإقتصاد الروسي. هذا في ظل ادراك البلدين أن قضية التنافس العالمي على مصادر الطاقة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، في قلب الصراع الدائر لتشكيل نظام عالمي جديد، حيث تعد السيطرة على هذه المصادر المفتاح الرئيسي لحسم مقدرات انتقال موازين القوى العالمية من الغرب إلى القوى الصاعدة، والدولة التي تستطيع بسط سيطرتها على شبكة نقل هذه الموارد سوف تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في مقدرات النظام العالمي الجديد.[1]

[1] [1] المرجع السابق، ص206

الخاتمة

الخاتمة

نخلص في الأخير إلى القول بأن موضوع الأمن الطاقوي من أهم المواضيع وأعقدها على الإطلاق كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي للدول، فهذه الأخيرة تسعى وتبذل كل جهدها وتفكيرها، بل وتجند كل قدراتها التكنولوجية والدبلوماسية وحتى العسكرية عند الإقتضاء، لا لشيء سوى من أجل تأمين الإمدادات الطاقوية من نفط وغاز، هذين الموردين اللذان تقوم عليهما الحياة الإقتصادية للدول وكذا يعتمد عليهما مدى الرفاه الذي تقدمه هذه الحكومات لشعوبها. وإن نضوب هذا المورد أو انقطاعه بأي سبب من الأسباب يعني لا محالة انهيار حكومات ودول في وقت قصير،

ومن خلال كل ماسبق وإجابة عن الإشكالية المطروحة فيمكن أن نقرر أن الأمن الطاقوي فعلا يساهم بدور كبير في إدارة العلاقات بين الدول ويحدد بشكل واضح طبيعتها إما تعاونية أو تنافسية أو صراعية، والحقيقة التي نسجلها هي أنه بعد نهاية الحرب الباردة تراجع العامل الإيديولوجي الذي كان يحكم كل الأفعال السياسية، وتحول إلى تغليب العمل الإقتصادي، كما أن الأطراف المشاركة في الفعل الدولي لم تعد مقتصرة على طرفين فقط بل شارك فيها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كل من الإتحاد الأوروبي والصين وغيرهما من الدول الجديدة والصاعدة حديثا، وفي ظل التشابك الذي ميز عملية تبادل المصالح بين هذه الدول فإن التنافس الذي حصل بين هذه الدول كان أقرب إلى تنافس تعاوني منه إلى تنافس صراعي.

لقد صارت الموارد الطاقوية وعلى رأسها النفط أحد المحددات الهامة في فهم السياسة الخارجية لمعظم الدول الكبرى، سواء تلك الدول التي تريد تنمية إقتصادها وتطوير قدراتها العسكرية مثل الصين، أو تلك التي تريد الحفاظ على مكانتها الريادية والهيمنة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى تلك الدول التي تريد إعادة خلق مكانة لها ضمن الترتيبات العالمية الجديدة بما يحفظ لها القدرة على مواكبة القوة العسكرية والإقتصادية للدول الكبرى مثل روسيا وغيرها من الدول الأقل شأنا من الولايات المتحدة الأمريكية، فكل الدول إذن تسعى بشكل حثيث إلى تأمين مصادر الطاقة باستخدام جملة من التدابير من استثمارات ومساعدات ومبادرات من أجل تحصيل أكبر قدر من إحتياطات الطاقة المتوافرة على مستوى العالم والذي من خلاله تضمن استمرار النمو الإقتصادي داخل حدودها الإقليمية.

النتائج المتوصل إليها

وأخيرا يمكن القول أننا من خلال هذه الدراسة البسيطة لموضوع الأمن الطاقوي يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

1- إن سعي الأفراد والدول على حد سواء على مدار العصور لم يتوقف إلى غاية تاريخنا اليوم، هذا السعي تمثل في كيفية تأمين موارد الطاقة التي هي السر في التفوق في كل المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وحتى الحياة اليومية للشعوب والحكومات فإنها لاتقوم ولا تستوي إلا بتوفر الطاقة، ومن هنا يفهم السبب وراء التنافس والصراع الذي يشهده العالم.

2- إن مدار الحروب والصراعات التي عرفتها البشرية كانت أغلبها حول تأمين منابع الطاقة وضمان تدفق الإمدادات إلى الدول الصناعية الكبرى، وقد ثبت هذا الأمر بعد أزمة 1973م أين تيقنت الدول الكبرى أن ثروة بأهمية النفط والغاز لا ينبغي أن يتحكم بها من هم دون الدول العظمى.

3- إن عقودا من الصراعات والحروب التي خاضتها الدول الكبرى فيما بينها سيما تلك الصراعات التي باشرتها من أجل ضمان إمداداتها الطاقوية، قد صار واضحا عند الدول العظمى أن ايجاد سبل وقنوات للتعاون وتقسيم هذه الثروات بما لا يدع أحدا من هذه الدول خاسرا لهو أحسن سبيل وأفضل طريقة على الإطلاق، فالأرض لم تعد قادرة لتحمل حروب عالمية تقتتل فيها قوى عظمى وتعود بالضرر على الجميع، وعليه فقد أيقن الجميع أن التعاون وخلق شراكات للإستثمار هي أفضل من التصارع والإقتتال.

4- إن التحالف الصيني الروسي يمكن إعتباره من المؤشرات الإيجابية في عالم العلاقات الدولية، حيث أن هذا التحالف من شأنه أن يخلق نظاما دوليا جديد تتشارك فيه عدة قوى الحكم العالمي عكس النظام الذي استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية قيادته بما يخدم مصالحها، بل واعتبرت كل من لا يقف ولا يعلن ولاءه لها بمثابة عدو لها، أما في عالم متعدد الأقطاب فالدول الضعيفة قد تجد متنفسا لها في ساحة الكبار وتتعدد لديها الإختيارات والتوجهات.

5- إن البحث من أجل ايجاد مصادر بديلة عن الطاقات الأحفورية قد يكون حلا لتخفيف حدة التنافس القائم على منابع الطاقة التقليدية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التخلي التدريجي عن هذه المصادر الطاقوية التقليدية يعد في حد ذاته سبيلا من سبل تحقيق الأمن الطاقوي والأمن البيئي والأمن المجتمعي وغيره من مجموع الأمونات المتعارف عليها.

التوصيات:

التوصية الوحيدة التي ظهرت لنا من خلال هذه الدراسة هو أن موضوعا من حجم الأمن الطاقوي أكبر من يحصر أو يجمع في ورقات بحثية، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في تحديد مصير شعوب وحكومات، بل نكاد نجزم أن مختلف أنواع الأمن سواء سياسي، إقتصادي، مجتمعي، بيئي، وحتى العسكري كل هذه الأمونات ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الأمن الطاقوي، وعليه ندعو الهيئات المشرفة على اقتراح مقاييس الدراسة أن تخصص مقياس سنوي يتم فيه القاء محاضرات تأصيلية حول الأمن الطاقوي، كيف لا واقتصاد الجزائر قائم كله على مايوفره قطاع الطاقة من مداخيل وريع بترولي، وعليه فأمن الجزائر السياسي والإقتصادي والمجتمعي.... قائم على الأمن الطاقوي

وفي الختام نقول أن سعي المجموعة الدولية النأي بنفسها وبشعوبها عن تداعيات الصراع حول موارد ومنابع الطاقة وايجاد أرضية للتنسيق والتفاهم والتعاون لفائدة الجميع، إلا أن اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية قد أخلط كل الحسابات وأعاد إلى الأذهان فرضية قيام حرب عالمية ثالثة تأتي على الأخضر واليابس نظرا لكون الخصوم يحوزون أسلحة قادرة على تدمير الكرة الأرضية ككل.

قائمة الكتب والمراجع والمصادر

قائمة الكتب والمراجع والمصادر

1-قائمة المصادر

1. القرآن الكريم
2. أبو الفضل جمال الدين مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، لبنان، دار صادر، المجلد الأول، 2003.

2-قائمة الكتب

1. الوليد أبو حنيفة، **الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد**، بيروت، المركز الديمقراطي العربي، 2017.
2. ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، القاهرة، دار الكتاب الجديدة المتحدة.
3. جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، تر: أحمد أمين الجمل،مجدي كامل، مصر: الجمعية المصرية، 1999.
4. جياو مولو شيافي، **المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية: الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي** ،أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2006.
5. خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004.
6. سمير قط، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية،مفاهيم ومقاربات**، بسكرة، دار بن زيد للطباعة والنشر، 2016.
7. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
8. عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009.
9. عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن ط1**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012

10. عبد الحميد غنيم، **الجغرافيا السياسية، آفاق ورهانات**، الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، 1987.

11. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005.

12. عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

13. عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، عمان، دار مجدلاوي، ط1، 2006.

14. مصطفى علوي سيف، **الأمن والتنمية: تعدد الأبعاد وتداخل القضايا، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

15. مارتن كيولرتز، ربيع المهتار، **سلسلة حوكمة قضايا البيئة في المنطقة العربية: الحوكمة والتعاون حول الغذاء**،الإمارات العربية المتحدة، أكاديمية الإمارات الديبلوماسية،2006

16. محمد رياض ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك** ،مصر، مؤسسة هنداوي للمعرفة والثقافة، 2023.

17. وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص148.

المقالات

1. أحمد دياب، **مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية بين التعاون والصراع**، بيروت، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جوان 2008.

2. عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 15، جانفي 2017.

3. سوزي رشاد، **أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي**، الجزائر، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد 13، جانفي 2022.

4. فاطمة محمدي، عبد الكريم كيبش، **الأمن الطاقوي مقاربة معرفية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،الجزائر، مج 08، العدد14، جانفي 2019.

5. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية ج4**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.

6. سفيان بلمادي، **جيوسياسة الطاقة والأمن الدولي، آفاق ورهانات**، الجزائر، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، سبتمبر 2017.

المذكرات والأطروحات

1. بن مزيان نوال، "الصراع الجيوسياسي العالمي نحو عالم متعدد الأقطاب"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية، جامعة خنشلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020.

2. جبل جمال، "الأمن الطاقوي في العالم بين مخاطر الطاقات الأحفورية ومحدودية الطاقات البديلة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية، جامعة خنشلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022.

3. صحراوي هارون، "الأمن الطاقوي في الجزائر بين التحديات الداخلية والمنافسة الخارجية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية، جامعة خنشلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020.

4. فرقاني فتيحة ، "تأثير الشراكة الإستراتيجية الروسية ـ الصينية على التفاعلات داخل المثلث الإستراتيجي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3، 2019.

5. دندن عبد القادر ، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي، آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ،جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2013.

6. مزراق منال، "جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيواستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وجيوبوليتيكا الدراسات الآسيوية، جامعة باتنة، 2021.

7. مزياني لطفي، "الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012

الفهارس

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

رقم وعنوان الشكل	الصفحة
الخريطة رقم (1): موقع روسيا في نظرية قلب العالم التي وضعها ماكندر	25
الخريطة رقم (2): نظرية القوى الجوية دي سيفرسكي	28
الخريطة رقم (3): موقع روسيا في نظرية الأطراف (الإطار الأرضي) التي وضعها سبايكمان	29

فهرس المحتويات

التعيين	رقم الصفحة
إهداء	/
شكر	/
خطة البحث	/
مقدمة	01
أهمية الدراسة	02
أسباب اختيار الموضوع	02
المبررات الذاتية	02
المبررات الموضوعية	03
إشكالية الدراسة	03
فرضيات الدراسة	04
المقاربات المنهجية والنظرية للدراسة	04
المناهج	04
النظريات	05
الدراسات السابقة	05
صعوبة الدراسة	06
تبرير الخطة	06
الفصل الأول: إطار مفاهيمي نظري حول أمن الطاقة وأهم أطروحات الصراع الجيوسياسي	08
المبحث الأول: مفهوم الأمن	09
المطلب الأول: تعريف الأمن	09
الفرع الأول: تعريف الأمن لغة واصطلاحا	09
الفرع الثاني: الأمن مقاربة نظرية	10
أولا: الأمن من منظور المناهج الكلاسيكية	10
1- الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة	10
2- التيار الليبرالي	12
ثانيا: تعريف الأمن من منظور المناهج الحديثة	13
1- مدرسة كوبنهاجن	13

2- المقاربة البنائية	14
3- النظرية النقدية	14
المبحث الثاني: مفهوم الأمن الطاقوي	16
المطلب الأول: تعريف الأمن الطاقوي	16
المطلب الثاني: أهم المدارس والمقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن الطاقوي	19
أولا: المقاربة الواقعية والواقعية الجديدة	19
ثانيا: المقاربة الليبرالية	20
ثالثا: مركب الأمن الإقليمي	20
المبحث الثالث: أهم الأطروحات المفسرة للصراع الدولي حول الأمن الطاقوي	22
المطلب الأول: مفهوم الصراع الدولي على مصادر الطاقة من منظور جيوسياسي	22
المطلب الثاني: أهم النظريات الجيوسياسية المفسرة لمفهوم الصراع الدولي	24
1- فكرة قلب العالم لهالفورد ماكندر	24
2- ديناميكية الدولة لفريديريك راتزل	26
3- فكرة المجال الحيوي لكارل هوسهوفر	27
4- نظرية القوى البحرية لألفريد ماهان	27
5- نظرية الإطار الأرضي (الأطراف) نيكولاس سبايكمان	29
6- نظرية القوى الجوية لدي سيفرسكي	30
الفصل الثاني: الأمن الطاقوي وطبيعة العلاقات داخل المثلث الإستراتيجي لفترة مابعد الحرب الباردة	31
المبحث الأول: العلاقات الأمريكية – الصينية بين الشراكة والإحتواء	32
المطلب الأول : استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إدارة ملف الأمن الطاقوي	32
أولا: الإستراتيجية الأمريكية في إدارة ملف الأمن الطاقوي	32
ثانيا: النظرة الصينية إلى ملف الأمن الطاقوي	35
المطلب الثاني: الأمن الطاقوي من خلال العلاقات الأمريكية –	37

الصينية (الإندماج أو التعاون مع الإحتواء)	
المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية الروسية بين التعاون والصراع	41
المطلب الأول: المفهوم الروسي للأمن الطاقوي	41
المطلب الثاني: الواقع التنافسي للعلاقات الأمريكية الروسية	43
المبحث الثالث: الإصطفاف الإستراتيجي الصيني – الروسي	46
المطلب الأول: نبذة عن المنظور التاريخي للعلاقات الصينية – الروسية (بين التقارب والإنشقاق)	46
أولا: مرحلة التقارب بين الإتحاد السوفياتي والصين خلال خمسينيات القرن الماضي	46
ثانيا: مرحلة الإنشقاق بين الإتحاد السوفياتي والصين خلال ستينيات القرن الماضي	47
ثالثا: عودة الإصطفاف الصيني الروسي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي	49
المطلب الثاني: التحالف الإستراتيجي الروسي – الصيني في مواجهة الهيمنة الأمريكية	51
أولا: الشراكة الروسية – الصينية البناءة 1994	51
ثانيا: الشراكة الأمنية الإستراتيجية الروسية – الصينية 1996	52
ثالثا:	53
الخاتمة	56
النتائج المتوصل إليها	58
قائمة الكتب والمراجع والمصادر	60
1-المصادر	61
2-الكتب	62
3-ملخص الدراسة	70

ملخص الدراسة:

رغم أن التقديرات تذهب إلى أن الوقود الأحفوري كاف لمقابلة الإحتياجات العالمية من الطاقة حتى نهاية القرن الحالي، يفترض هذا البحث أن الصراع حول مصادر الطاقة سيتصدر مشهد العلاقات الدولية، مما يترتب عليه انعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين مالم تنجح الجهود الجارية لإيجاد بدائل للطاقة الأحفورية في تسجيل استقرار حقيقي يخفف العبئ على الصراع حول الطاقة، فمصادر الطاقة عامة والأحفورية خاصة تكتسب أهمية خاصة لدى الدول الكبرى ليس لأنها شريان الحياة الإقتصادية فحسب، ولكن لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها في المكانة التي تشكل هيكل وبنية النظام الدولي، لاسيما مع وجود خلل في توزيع مصادر الطاقة عالميا.

تسعى هذه الدراسة إلى اختيار هذه الفرضية من خلال استعراض السياسات المتعارضة التي تتبعها الدول الكبرى في صراعها حول الطاقة، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، والنظر في تأثيراتها على الأمن والسلم الدوليين.

Abstract :

Despite the assurances that fossil fuel supplies are enough to meet the world demand for energy until the end of this century. This research maintains that power struggle over the sources of such type of energy will continue to shape global politics and that it has devastating consequences on world peace and security unless the on-going efforts for finding alternative energy sources make a real breakthrough. The energy sources generates special importance for the big power not because for their economic nature but also for their importance in determining state power and its place in the heirarchy of the structure of power in the international system.

For this purpose, this research is trying to test that argument through reviewing the conflicting current energy policies adopted by key global powers such as the US, China, and Russia to investigate into their effects on world peace and security.